الأمم المتحدة
S/PV.8581

# مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والسبعون

## الجلسة ٨٥٨١

الجمعة، ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد بوبوليسيو بارداليس | (بيرو) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد نيبنزيا |
| | ألمانيا | السيد هيوسغن |
| | إندونيسيا | السيد دجاني |
| | بلجيكا | السيد بيكستين دو بيستويريفا |
| | بولندا | السيدة فرونيتسكا |
| | الجمهورية الدومينيكية | السيد سينغر وايسنغر |
| | جنوب أفريقيا | السيد مابونغو |
| | الصين | السيد وو هايتاو |
| | غينيا الاستوائية | السيد ندونغ مبا |
| | فرنسا | السيد دو ريفيير |
| | كوت ديفوار | السيد إيبو |
| | الكويت | السيد العتيبي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد ألين |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد هنتر |

## جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2019/530)



1922370 (A)

*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.*

## إقرار جدول الأعمال

*أقر جدول الأعمال.*

## رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

## تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2019/530)

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد كارلوس هولمز تروخييو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/530، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

**السيد رويس ماسيو** (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أعرض على المجلس آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2019/530). وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور السيد نيستور بوليتسيو بارداليس، وزير خارجية بيرو ورئيس مجلس الأمن؛ والسيد كارلوس هولمز تروخيو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا؛ والسيد إيميليو أرشيل، المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والدمج.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد تمكن أعضاء المجلس، خلال الزيارة التي قاموا بها إلى كولومبيا في الأسبوع الماضي، من أن يقدروا منجزات عملية السلام، منذ آخر زيارة تمت قبل عامين، وكذلك التحديات المتبقية. وكانت الزيارة إعادة تأكيد حسنة التوقيت على دعم المجتمع الدولي لهذه العملية. فقد تلقتها بكل ترحاب الحكومة، والقوة الثورية البديلة المشتركة، والأحزاب السياسية من مختلف التوجهات، ورؤساء نظام العدالة الانتقالية، ومنظمات المجتمع المدني، والسلطات المحلية، والقادة المجتمعيون الذين التقى بهم المجلس في مقاطعة كاوكا.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، وكما تمكن المجلس من ملاحظته في الميدان، فإن تقييم عملية السلام متعدد الجوانب. وعلى الرغم من أن الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تعزيز إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بدأت تظهر نتائج ملموسة هامة، لا يزال الأمن في المناطق المتضررة من النزاع يثير قلقا بالغا.

ومن المهم كذلك إبراز كون الغالبية العظمى من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية، فضلا عن قيادة الحزب، ما زالوا ملتزمين التزاما قويا بعملية السلام، على الرغم من بعض الأمثلة مؤخرا التي تظهر عكس ذلك. وينعكس هذا الالتزام في مشاركتهم في الكونغرس وتحضيرهم للمشاركة في الانتخابات المقبلة وجهودهم من أجل إعادة إندماجهم في الحياة المدنية وبناء مستقبل أفضل لأسرهم ومجتمعاتهم. ومن الأمثلة على ما تم إنجازه بفضل مثابرة المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية، عرض منتجات التعاونيات التي تقودها القوات الثورية السابقة الأسبوع الماضي في أكبر المعارض الزراعية في كولومبيا

في بوغوتا، بما في ذلك منتجات البن ولحوم الأبقار والحرف اليدوية. وفي أيار/مايو، تنافس ضمن البطولة العالمية للتجديف في أستراليا خمسة من المقاتلين السابقين وثلاثة من أفراد المجتمع المحلي، الذين أصبحوا مدربي تجديف كجزء من مشروع للسياحة البيئية. وقد أدى الدعم الذي قدمته الحكومة والمجتمعات المحلية والمجتمع الدولي، في جملة أمور، دورا رئيسيا في جعل هذا الأمر ممكنا.

وقد قامت الحكومة والقوات المسلحة الثورية، بمرافقة البعثة، بزيارات على مدى الأسابيع الستة الماضية إلى المناطق الإقليمية العشر لمناقشة مستقبلها مع المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية والسلطات المحلية. ونثني على الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا على حد سواء على ما أبدته من المرونة والرغبة في إيجاد حلول مقبولة لدى الطرفين. وينبغي لهذا الجهد المشترك الناجح، الذي تقوده الحكومة من أجل التغلب على العقبات في التنفيذ عن طريق الحوار أن تكون مثالا لتحقيق التقدم في المجالات الأخرى.

وقد طمأنت الحكومة المقاتلين السابقين على التزامها بإضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات تخصيص الأراضي في المناطق الإقليمية لأغراض التدريب وإعادة الإدماج، ومواصلة صرف البدل الشهري للمقاتلين السابقين. ولا بد من كفالة الموارد الكافية لتلبية الأهداف الحكومية للإسكان والصحة والتعليم ورعاية الطفل.

وثمة حاجة ملحة إلى زيادة عدد المشاريع الإنتاجية للمقاتلين السابقين ولتقديم ما يلزم من المساعدة التقنية وإتاحة الوصول إلى الأسواق من أجل كفالة استدامتها. ويتحمل الطرفان كلاهما المسؤولية عن إعادة تنشيط عملية عرض التمويل اللازم للمشاريع والموافقة عليه وصرفه. وينبغي أن تكون المجتمعات والفئات العرقية والمرأة في صميم هذه الجهود.

وكذلك لا بد من إيلاء الاهتمام اللائق بحوالي ٨ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين الذين يعيشون خارج المناطق الإقليمية، بما في ذلك في مستوطنات جديدة ومناطق حضرية. ويجب على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في دعم عملية إعادة الإدماج أن تدرك هذا المشهد المتغير وأن تكيف استراتيجياتها تبعا لذلك بغية توفير خيارات وضمانات أمنية لإعادة إدماج هؤلاء المقاتلين السابقين.

وكما استمع المجلس مباشرة من المجتمعات في كاوكا، فإن الحالة الأمنية مقلقة للغاية في مناطق النزاع السابقة. فمنذ أن صدر تقرير الأمين العام قبل ثلاثة أسابيع، قتل أربعة من المقاتلين السابقين، مما رفع عدد أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين الذين قتلوا منذ التوقيع على اتفاق السلام إلى ١٢٧ فردا. وكان أحد المقتولين سابقا قائدا من الرتب المتوسطة، وكان نشطا في المفاوضات في هافانا ويقود مشروعا ناجحا.

وتفيد وحدة التحقيقات الخاصة في مكتب المدعي العام في تقاريرها بإحراز تقدم في نصف القضايا المتعلقة بقتل المقاتلين السابقين. وذلك تقدم مهم جدا، لأن من الضروري إجراء التحقيقات دون تأخير لمكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك ما يخص مدبري هذه الجرائم. ونرحب، في هذا السياق، بالتدابير الجديدة التي أعلنها الرئيس دوكي ماركيس لتحسين الأمن والحماية للمقاتلين السابقين. كما ينبغي توفير موارد كافية للوحدة الوطنية للحماية، التي توفر الحماية لأفراد القوات المسلحة الثورية.

ومن المهم بذل كل الجهود حتى تكون انتخابات تشرين الأول/أكتوبر المقبلة سلمية مثل انتخابات العام الماضي الرئاسية والتشريعية. وستكون هذه الانتخابات خطوة هامة أخرى في إعادة الإدماج السياسي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية. وحتى الآن، سجل الحزب أكثر من ١٢٠ مرشحا، نصفهم تقريبا من المقاتلين السابقين. ولا بد من اتخاذ خطوات إضافية

لضمان أمنهم، فضلا عن أمن المرشحين من جميع الأحزاب السياسية الأخرى.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء حالة القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. فكما ذكر من قبل، لم تتمكن واحدة من القادة في كاوكا، واسمها فرانسيا ماركيس، من حضور الاجتماع مع المجلس بعد أن هددتها جماعة مسلحة غير مشروعة. إن محنة المئات من القادة الشجعان الذين يتعرضون للتهديد في جميع أنحاء البلد أمر غير مقبول. وقد اجتمعت اللجنة الفرعية للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية لتلقي إسهامات من منظمات المجتمع المدني، لكن لا يزال يساورنا قلق من أن اللجنة نفسها لم تجتمع منذ أشهر عديدة. فالولاية المنوطة بها، وهي وضع وتنفيذ سياسة عامة لتفكيك المنظمات الإجرامية، ضرورية لوضع حد لأعمال القتل هذه.

ومن المهم الإشارة إلى أن الحكومة قد أعلنت للتو عما اتخذته من تدابير لحماية قادة البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة. وأرحب بتلك التدابير وبما بُذل مؤخرا من جهود بغية تنفيذ برنامج شامل لمعالجة الحالة الخاصة المتعلقة بالقيادات النسائية. فهذه الفئات السكانية معرضة بشكل خاص للتهديدات التي تشكلها الجماعات الإجرامية المسلحة وتستحق ما تحظى به من اهتمام خاص.

إن وجود الجماعات المسلحة غير القانونية في مناطق النزاع السابقة يؤثر على جميع الجهات الفاعلة الموجودة في تلك المناطق، بمن في ذلك أفراد قوات الأمن العام، الذين نشجب بقوة قتلهم على أيدي هذه الجماعات. وفي هذا السياق، لا يمكننا المغالاة مهما قلنا في التشديد على أهمية إنشاء وجود متكامل للدولة – بمؤسساتها الأمنية والمدنية – في المناطق المتأثرة بالنزاع. وليس من المستغرب أن ترغب المجتمعات والسلطات المحلية بالإجماع في بقاء المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج لأن ما ينجم عن ذلك من زيادة وجود مؤسسات الدولة أدى إلى تحسينات في الأمن والنشاط الاقتصادي. وتنفيذ البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي ينبغي أن يكون له أيضا أثر إيجابي في اجتذاب الاستثمارات التي تمس الحاجة إليها إلى هذه المناطق.

لقد اتسمت الأسابيع القليلة الماضية بزيادة مشاركة الضحايا في النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار. فعلى سبيل المثال، عقدت لجنة الحقيقة في ٢٦ حزيران/يونيه أول حدث وطني لديها بشأن الحقيقة يركز على ضحايا العنف الجنسي أثناء النزاع. وقد بدأ نموذج كولومبيا المبتكر للعدالة التصالحية في الوفاء بوعوده بضمان العدالة والجبر للضحايا. ومن الأهمية بمكان الاستمرار في تقديم الدعم للنظام الشامل، بما في ذلك الموارد المالية الكافية.

(تكلم بالإسبانية)

وفي ١٥ تموز/يوليه، أقر الرئيس دوكي واحدا من الإصلاحات الدستورية التي اقترحتها الحكومة يركز على أحكام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم للتصدي لبعض الجرائم، لكنه ينص بوضوح على أنه لا يسري إلا على عمليات السلام في المستقبل. فلمبدأ عدم الرجعية هذا أهمية حاسمة في توفير الأمن القانوني.

ونحن واثقون من أن المسائل المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام سوف تُناقش عندما يبدأ البرلمان ولاية جديدة في الأسبوع المقبل، تمشيا مع روح وجوهر الاتفاق ومن خلال الحوار الشامل للجميع. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر مناشدة الأمين العام الكولومبيين التركيز على ما يوحدهم لا على ما يفرقهم.

وفي الختام، أكرر أن السلام المستدام الحقيقي يتطلب إحراز تقدم متواز في جميع عناصر الاتفاق النهائي، بما في ذلك الإصلاح الريفي الشامل واستبدال المحاصيل غير المشروعة والضمانات الأمنية وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وتحقيق العدالة والجبر للضحايا.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد أدى اتفاق السلام إلى إنقاذ الآلاف من الأرواح. وأتاح الفرص للضحايا وأسرهم للتعافي والحصول على العدالة، ومكن من تحقيق التنمية الاقتصادية في المناطق الشاسعة من البلد التي مزقتها الحرب على مدى عقود من الزمن. وكما ذُكر مرارا خلال الزيارة، فقد كان دعم المجلس الراسخ والموحد حاسما لتحقيق تلك الإنجازات، ويعرب الشعب الكولومبي والمؤسسات الكولومبية عن عميق الامتنان لمجلس الأمن. إن عملية السلام الكولومبية مثال رائع على مدى ما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة من دعم عندما يكون المجلس موحدا بصورة حازمة. والتزامه المستمر مطلوب لمساعدة كولومبيا على ضمان إحلال السلام.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد ماسيو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد ألين** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بعودتكم إلى المجلس مرة أخرى، سيدي الرئيس، في اليوم الثاني بصفتكم رئيس الجلسة. وأود أيضا أن أرحب بوزير الخارجية تروخيو غارسيا في المجلس، وفضلا عن عدد من زملائه الذين أصبحوا الآن أصدقاء أوفياء لنا بعد زيارة مثمرة جدا في الأسبوع الماضي. وأود مرة أخرى أن أشكره وحكومته على دعوة واستضافة مجلس الأمن.

لقد تكلمنا للتو عن زيارتنا في الجلسة السابقة (انظر S/PV.8580)، ولكني أعتقد أنه كان من الأهمية بمكان حقا بالنسبة لنا جميعا أن نرى الحالة رأي العين. وأعتقد أننا جميعا عدنا بفهم أقوى نتيجة لتلك الزيارة. وأخيرا، أود أن أعرب عن الشكر للسيد كارلوس رويس ماسيو على إحاطته إلى المجلس، ومن خلاله، لزملائه في الميدان على كل ما قاموا به من عمل شاق.

ونتشاطر تقييم تقرير الأمين العام (S/2019/530) بأن عملية السلام في كولومبيا تمر الآن بلحظة حاسمة، لأن اتفاق السلام الكولومبي بعد نحو ثلاث سنوات لا يزال مثالا إيجابيا يحتذى به في العالم أجمع. وفي ضوء ذلك، نرحب بالتزام الرئيس دوكي ماركيس وحكومته بعملية السلام، وهو ما جدد وأعضاء حكومته تأكيده مرارا أثناء زيارة مجلس الأمن في الأسبوع الماضي. ورحبنا على نحو خاص بطلب الرئيس دوكي، بالتشاور مع أعضاء القوة الثورية البديلة المشتركة، من مجلس الأمن أن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق لمدة سنة. ونتطلع إلى النظر في ذلك الطلب على النحو الواجب مع زملائنا في المجلس في الأشهر المقبلة.

ويسرنا أن نرى أن لجنة الحقيق والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين في سياق النزاع المسلح وبسببه والولاية القضائية الخاصة من أجل السلام قد بدأت عملها كافة. كما نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة بغية وضع خطة واضحة لإنهاء التهديدات والهجمات التي يتعرض لها قادة المجتمعات المحلية والقيادات الاجتماعية والمدافعون عن حقوق الإنسان. وسنواصل العمل مع الحكومة الكولومبية وهي تعزز هذه النجاحات بغية كفالة السلام الدائم في البلد. ونرى أن هناك ثلاثة مجالات رئيسية ينبغي أن يركز عليها هذا العمل.

أولا، من الأهمية بمكان على نحو واضح أن يتم تسريع وتيرة جهود إصلاح المناطق الريفية، لأن هذا عنصر من عناصر مجموعات الالتزامات المتداخلة الواردة في الاتفاق النهائي على إنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم. ويقترن ذلك الإصلاح بتحقيق التنمية الريفية. وقد وضعت الحكومة العديد من الخطط الواعدة بغية تحقيق التنمية خلال العام الماضي ووافقت على عدد من المشاريع، ولكن الحكومة نفسها تقول إن الوقت قد

حان لاتخاذ إجراءات ملموسة. وعلى الرغم من إدراكنا للعقبات السياسية الكبيرة التي تواجهها الحكومة، فإننا نؤيد تماما جهود الرئيس دوكي لبناء التوافق في الآراء. ونأمل أن يساعد كولومبيا التقدم المحرز في الخطط الإنمائية ذات التركيز الإقليمي وعمليات امتلاك الأراضي وتسجيلها ومبادرات استبدال المحاصيل في بناء الثقة في التزامها بالسلام. ونعرف أن ذلك لن يحدث بين عشية وضحاها، ولكننا نعرف أيضا أن الحكومة ملتزمة بتحقيق النتائج في القريب العاجل، وهو أمر نعتقد أنه لا غنى عنه للتنفيذ الجاري لعملية السلام.

ثانيا، ينبغي أن تقدم الحكومة الكولومبية كامل الدعم السياسي والمالي للمؤسسات التي تعمل من أجل السلام. ونرحب بالتوقيع على القانون المنظم للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وببدء عمل لجنة الحقيقة والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين. وأعتقد أن من الإنصاف القول بأننا عقدنا اجتماعا ملهما مع ممثلي تلك الهيئات الثلاث. إنها تواجه مهمة كبيرة لكنها تتألف من أشخاص يثيرون قدرا كبيرا من الإعجاب. بيد أن هذه المؤسسات، إن كانت تريد أن تحظى بثقة الشعب الكولومبي، يجب أن تُزود بالموارد على نحو جيد وأن تدعمها الحكومة بصورة علنية.

ثالثا، لا يزال تخويف وقتل القادة الاجتماعيين وقادة المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان يقوض الثقة في التزام الحكومة بالاتفاق السلام. وبعد زيارتنا، أعتقد أننا ندرك جميعا الآن الصعوبات والتعقيدات، لا سيما بعد أن شهدنا الحالة في الميدان، ولكننا نعتقد أن الحكومة الكولومبية يجب أن تواصل جهودها لإنفاذ سيادة القانون في المناطق الريفية ومنع الهجمات التي يتعرض لها قادة المجتمعات المحلية وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ففي مناطق كثيرة من كولومبيا، يؤدي انعدام الأمن إلى تتزايد الخطر المتمثل في أن المواطنين قد يفقدون الثقة في قدرة الدولة على توفير الأمان. وهذا الخطر لا يقتصر على هذه العملية ولكنه يشمل العمليات المقبلة أيضا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لأثني على الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على عملهما القيم، إذ يضطلعان بدور حاسم في دعم الحكومة في جهودها لبناء السلام الدائم والمستدام. واسمحوا لي مرة أخرى أن أشيد بخطط الحكومة وأنشطتها والتزاماتها وإنجازاتها حتى الآن.

لقد أكدنا في مرات عديدة خلال زيارتنا على مدى أهمية الدعم الذي تقدمه لعملية السلام الكولومبية الشاملة للجميع جميع قطاعات المجتمع الكولومبي. إن عملية السلام الكولومبية نقطة مضيئة في جدول أعمال المجلس ونموذج ساطع للعالم أجمع. أشكر جميع الكولومبيين على تصميمهم على كفالة إحلال السلام المستدام.

**السيد هنتر** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بكم سيدي الرئيس مرة أخرى في المجلس اليوم. وأتوجه بالشكر أيضا للممثل الخاص على إحاطته وأشاطر الآخرين الترحيب بوزير الخارجية تروخييو غارسيا والمستشار السامي ووفد بلدكم بكامله.

وكان الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم المبرم في عام ٢٠١٦ بداية عهد جديد من الأمل وتطلّع الكولومبيين لإنهاء عقود من العنف وانعدام الأمن. وأثبتت النُهج المبتكرة التي اتخذتها الحكومة الكولومبية والقوة الثورية البديلة المشتركة لإنشاء إطار لاتفاق السلام التزامهما المشترك ببدء عهد جديد من السلام والازدهار المشتركين. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود المشتركة الجارية لضمان السلام الدائم الذي يستحقه الشعب الكولومبي. ويعتبر الممثل الخاص وموظفو بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا من بين المساهمين الرئيسيين في تلك العملية.

وأُحرز تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الرغم من استمرار التحديات. ويشمل ذلك الالتزام بإعادة الإدماج من جانب الحكومة الكولومبية والقوة الثورية البديلة المشتركة. ويشمل أيضا دعم السكان الريفيين في الاستعاضة عن المحاصيل غير المشروعة ووضع أسس العدالة الانتقالية. كما يشمل التنسيق فيما يتعلق بأمن محاربي العصابات المسلحة سابقا ورفاههم الاجتماعي، فضلا عن ضمان حماية قادة المجتمع المدني.

وبينت الزيارات الأخيرة المشتركة بين الحكومة وممثلي القوة الثورية لأربع من بين ٢٤ منطقة إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج شواغل كلا الطرفين إزاء الوضع المستقبلي لتلك المواقع والحفاظ على الأمن وتعزيز الظروف الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية. فهذه خطوات إيجابية وتاريخية، ولكن يجب على كولومبيا وشركائها الدوليين التحلي باليقظة في التصدي للعوائق المستمرة لتحقيق السلام الدائم. فعلى سبيل المثال يسعى المتجرون بالمخدرات والجماعات المسلحة غير المشروعة إلى تقويض العملية للاستفادة من حالة عدم الاستقرار والفوضى. وفي كولومبيا وغيرها يرتبط الإنتاج والاتجار غير المشروعين بالكوكايين بالجريمة المنظمة والفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. وهي تشكل خطرا على الصحة العامة والسلامة في كولومبيا وأمريكا اللاتينية بأسرها، بل في جميع أنحاء العالم أيضا.

وأبدى الرئيس دوكي ماركيث وإدارته عزما على توسيع نطاق الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات. وبفضل الجهود المكثفة التي يبذلها الرئيس دوكي للقضاء على هذه الآفة، انخفضت زراعة الكوكا وإنتاج الكوكايين في كولومبيا للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٢. ودمرت كولومبيا ما يزيد على ٦٠ في المائة من الكوكا في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٩ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨. وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٩ وحدها ضبطت الحكومة الكولومبية نحو ١٤٥ طنا متريا من الكوكايين.

وما برحت الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع إدارة الرئيس دوكي في اتّباع نهج حكومي شامل في مجال مكافحة المخدرات والتنمية الريفية والأمن الريفية لتحقيق الهدف المشترك وهو الحد من زراعة الكوكا وإنتاج الكوكايين بمقدار النصف بحلول عام ٢٠٢٣. وتدعم تلك الجهود تنفيذ السلام مباشرة. ونشعر بالارتياح للجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية لتوسيع نطاق وجودها في المناطق الريفية المناطق المتأثرة بالنزاعات، ما يؤدي إلى تحقيق العدالة والأمن وتقديم الدعم الاقتصادي للفئات السكانية الضعيفة التي هي في أمسّ الحاجة إليه.

ويساور الولايات المتحدة القلق البالغ من التقارير الموثوقة عن استمرار العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والقادة الاجتماعيين، والذي سمع عنه أعضاء المجلس مباشرة خلال زيارتنا إلى كولومبيا في الأسبوع الماضي. ونجدد دعوتنا للحكومة لمضاعفة جهودها لحماية القادة الاجتماعيين وأفراد الفئات الضعيفة من السكان في جميع أنحاء كولومبيا. ونؤكد مجددا دعمنا لجهود كولومبيا الرامية لضمان تمكين هؤلاء القادة من أداء عملهم الهام في دعم السلام العادل والدائم بصورة آمنة.

ويقيناً فإن وجود نظام للعدالة الانتقالية من شأنه أن يعزز السلام ويلبي مطالب الضحايا المتعلقة بالسعي إلى الحقيقة والعدالة أمر أساسي لعملية السلام في كولومبيا. ونرى أن الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام هامة للغاية للتصدي لجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن الضروري أن يعمل هذا النظام ذو الأهمية البالغة لتحقيق السلام العادل والدائم على النحو المنشود لمعالجة الجرائم الخطيرة المتصلة بالنزاعات، وألا يستخدم من قبل المجرمين المعتادين للتهرب من نظام العدالة الجنائية وأن تراعي عملياته التزامات كولومبيا القانونية الدولية

عند الاقتضاء. ومن شأن الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام أن تساعد في حال فعاليتها في كفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب القوات المسلحة الثورية والجهات الحكومية الفاعلة وتوفير العدالة للضحايا بما في ذلك إمكانية حصولهم على التعويضات.

وإذ تواصل كولومبيا تنفيذ خطة السلام، فهي تبدي أيضا قيادتها الإقليمية عن طريق الاعتراف بالرئيس المؤقت خوان غوايدو بصفته الزعيم الشرعي لفنزويلا ودعم ما يزيد على ١,٥ مليون من الفنزويليين الفارين من الأزمة التي سبّبها الإنسان في فنزويلا. وتواصل كولومبيا دعم تلك الفئات الضعيفة من السكان بمنحها تصاريح الإقامة والعمل المؤقتة وتيسير وصولها إلى الخدمات الاجتماعية.

ويدرك الشعب الفنزويلي والزعماء الإقليميون أن نظام مادورو غير الشرعي يتحمل المسؤولة لوحده عن الفوضى التي تعصف بالبلد. ويواصل مادورو تقويض المؤسسات الديمقراطية وقمع العناصر الديمقراطية، علاوة على قمعه المنظم والعنيف لحقوق الإنسان وممارسة الفساد على نطاق واسع ومتفشٍ. وأثناء زيارته إلى مركز للمهاجرين في بلدة كوكوتا الحدودية في ١٤ نيسان/أبريل استمع وزير الخارجية بومبيو والرئيس دوكي إلى روايات شخصية عن معاناة الفنزويليين الفارين من ديارهم بسبب النقص الحاد في الأغذية والأدوية والسلع الاستهلاكية الأساسية. وحتى الآن فر ما يزيد على ٤ ملايين فنزويلي من ديارهم بسبب محسوبية مادورو المنفلتة وعنفه الغاشم.

ويعتبر السلام في كولومبيا تناقضا صارخا مع الوضع في فنزويلا. فبعد ما يزيد على ٥٠ عاما من العنف تمكن الشعب الكولومبي من تدوين فصل جديد في تاريخه لن تعاني فيه الأجيال المقبلة من مشاق النزاع المسلح. وتقف الولايات المتحدة بحزم مع كولومبيا لتمكينها من مواصلة تعزيز مكاسب السلام.

**السيد دو ريفيير** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الشاملة. وأرحب أيضا بحضور وزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمز تروخييو غارسيا.

تنعقد هذه الجلسة بعد أسبوع من زيارة المجلس إلى كولومبيا. وأود أن أشكر السلطات الكولومبية وزملائي ممثلي بيرو وبريطانيا على التنظيم الممتاز لتلك الزيارة. وأتاحت لنا تلك البعثة أن نشهد مباشرة التزام السلطات الكولومبية على أعلى مستوى بعملية السلام. وبينت أيضا إشراك جميع الأطراف بما في ذلك المجتمع المدني والقوة الثورية البديلة المشتركة لكفالة استدامة هذه العملية بمرور الوقت.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، لا يزال تزايد الاستقطاب في المجتمع الكولومبي والحالة الأمنية يشكلان مصدرا للقلق. ومع أن نتيجة عملية السلام تعتبر إيجابية جدا، فإن الزيادة الطفيفة في أعمال العنف وانعدام الثقة من السكان والمجتمع المدني يثيران القلق. وتدين فرنسا قتل المقاتلين السابقين والقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والأفراد المشاركين في زراعة المحاصيل البديلة. وليست تلك ممارسات معزولة بل هي ظواهر متكررة. ومن المهم مكافحة حركة العنف السياسي هذه بحد ذاتها مع وضع حد للإفلات من العقاب.

ونرحب في ذلك الصدد بمبادرات الحكومة الكولومبية بما فيها الرامية إلى حماية المقاتلين السابقين الذين يختارون طريق إعادة الإدماج. ويعتبر تنفيذ خطة العمل من أجل حماية القادة الاجتماعيين وزعماء المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين التي وضعت في العام الماضي والمشاريع الرائدة التي أعلنت مؤخرا خطوات في الاتجاه الصحيح. وينبغي مواصلة هذه الجهود وتعزيزها، لا سيما في الفترة السابقة لإجراء

الانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر لأجل ضمان ازدهار الديمقراطية الكولومبية في مناخ من الثقة والهدوء والأمن.

ثانيا، أود أن أشدد على أهمية التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في جميع جوانبه. ويجب مواصلة التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة وتوسيع نطاقه. وعلى وجه الخصوص، فإن بدء نفاذ القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام يعدُّ معلما هاما في عملية العدالة الانتقالية. ويثير تنفيذه الكثير من التحديات بما في ذلك ما يتعلق بتطبيق أحكام معينة منه بأثر رجعي. ولكن يجب أن يسود احترام التعهدات المعلنة من جميع الأطراف. ومن الأهمية بمكان أن تواصل كولومبيا بناء قدراتها لتعزيز شرعية نظام العدالة الانتقالية واستقلاله واستدامته. ومن المهم أيضا تمكين النساء اللائي كثيرا ما يقعن ضحية للعنف من الحصول على العدالة. وسنضع تلك المواضيع نصب أعيننا نظرا لاستحالة فصل العدالة عن هدف تحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

وتعتبر إعادة إدماج المقاتلين السابقين عاملا رئيسيا في نجاح عملية السلام. ويجب إيجاد حلول طويلة الأجل للمقاتلين السابقين المقيمين في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج.

وهناك عنصر رئيسي آخر هو تنفيذ تدابير الإصلاح في المناطق الريفية. ولا يمكن فصل مسألة الحصول على الأراضي عن سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. كما أن مواصلة برامج إبدال المحاصيل غير المشروعة مهم أيضا. وأخيرا، فإن نشر الخدمات التي تقدمها الدولة في المناطق الأكثر عرضة لهجمات الجماعات المسلحة غير القانونية أمر أساسي للنجاح في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء البلد.

ثالثا، فإن دعم المجلس، وبشكل أعم، المجتمع الدولي لا غنى عنه. ومن خلال الشجاعة السياسية والخيارات المؤلمة التي كانت مطلوبة من جانب جميع أصحاب المصلحة، فإن عملية السلام الكولومبية بطرق عديدة مصدر إلهام للجميع، والمجلس على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد، تقع على عاتقنا مسؤولية دعم الخيار التاريخي للمصالحة الوطنية التطلعية في عام ٢٠١٦ والحفاظ عليه. إن هذا الدعم الجماعي، الذي يتجلى بصفة خاصة في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وفريق الأمم المتحدة القطري، اللذين أثني على عملهما، تجدر مواصلته، بما في ذلك في ضوء التجديد المقبل لولاية البعثة.

وبصفتي الوطنية، أود أيضا أن أؤكد للشعب الكولومبي الدعم الودي لفرنسا واستعدادها لمواصلة الوقوف بجانبه، مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، على درب السلام الصعب.

**السيد ندونغ مبا** (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أرحب بحضوركم، سيدي الوزير، بيننا اليوم لترؤس هذه الجلسة، التي قررت بيرو، نظرا لأهميتها، أن تدرجها في برنامج العمل لرئاستها. كما نرحب بحضور معالي السيد كارلوس هولمز تروخييو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا. ونتمنى للوزيرين إقامة طيبة في نيويورك.

ونشارك أعضاء المجلس الآخرين في توجيه الشكر إلى الفريق الذي يمثله الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على الإحاطة المفصلة التي قدمها للتو.

كما سمعنا للتو، أتيحت مؤخرا لأعضاء المجلس فرصة زيارة كولومبيا. وكانت تلك فرصة مناسبة للتعرف على مختلف الجهات الفاعلة على الساحة السياسية والمجتمع المدني في البلد، في كل من بوغوتا ومقاطعة كاوكا، الذين تبادلنا معهم وجهات النظر بشأن التحديات الرئيسية التي تقف في طريق عملية المصالحة وتحقيق السلام وتوطيده في كولومبيا.

ونحن على ثقة، كما لاحظنا خلال زيارتنا، بأن الإرادة السياسية للحكومة وكامل النخبة السياسية في البلد، تحت قيادة فخامة السيد إيفان دوكي ماركيس، ستسترشد بحسن تنسيق

الجهود وتعزيز السياسات التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للمواطنين والإسهامات الإيجابية لجميع الجهات الفاعلة المعترف بها رسميا في العملية، وستفتح الباب على مصراعيه أمام جميع الجهات الفاعلة الأخرى التي لم تنضم بعد إلى تلك العملية، والتي ندعوها إلى الاستجابة لدعوة الرئيس دوكي للإفراج عن الرهائن وإلقاء السلاح والموافقة على ودعم السلام الكامل والشامل في كولومبيا البلد الذي ينتمي إلى أمريكا اللاتينية العظيمة.

وجمهورية غينيا الاستوائية تؤمن بأن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا لا يزال الأساس الذي يقوم عليه مستقبل الاستقرار والهدوء للشعب الكولومبي. وكما قال الممثل الخاص ماسيو فإن الاتفاق مثال للبلدان في جميع أنحاء العالم حيث التوصل فيها إلى حلول عبر التفاوض أمر ممكن. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الأسف مناخ الاستقطاب الذي لا يزال قائما حول بعض عناصر الاتفاق، على الرغم من التزام الحكومة بإنشاء جميع الآليات اللازمة لضمان تنفيذه، مثل خطة ''السلام في إطار الشرعية''.

ولذلك، فإننا نحث الأطراف، ولا سيما القوى السياسية، على العمل معا من أجل تيسير هذه العملية عن طريق الحوار الشامل القائم على الاحترام المتبادل. وفي هذا السياق، نؤيد بقوة طلب الرئيس دوكي من مجلس الأمن خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى كولومبيا تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق لمدة سنة واحدة. ومن الضروري أن تواصل البعثة العمل الممتاز الذي تقوم به، الذي يدركه على نطاق واسع سائر أبناء الشعب الكولومبي، إلى حين الإزالة التامة للعقبات التي ما زالت تعوق التنفيذ الكامل والشامل لاتفاق السلام.

ويسرنا أن نلاحظ التقدم الإيجابي الذي أحرزته الحكومة في ضمان إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، والمشاركة في تنفيذ مختلف المشاريع الزراعية الرعوية. وإذ ندرك تماما التحديات العديدة التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام، نأمل أيضا في تحقيق أهداف عملية إعادة الإدماج ضمن الآجال المحددة وأن يتم تسريع العملية من خلال توفير ضمانات أمنية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

ونرحب بموافقة الكونغرس على الخطة الإنمائية الوطنية، الأمر الذي من شأنه تيسير استقرار خريطة الطريق التي تضطلع بها الحكومة فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالسلام. ونلاحظ أيضا روح التعاون بين الحكومة والشعوب الأصلية، وهو على نفس القدر من الأهمية بالنسبة لعملية السلام في كولومبيا.

إن وجود إطار قانوني يعمل بصورة منفصلة ومستقلة أمر بالغ الأهمية للعدالة الانتقالية. وفي هذا الصدد، نرحب بسن القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلا. ومع اقتراب الانتخابات المحلية والإقليمية في تشرين الأول/أكتوبر، فإن تعاون والتزام المؤسسات والقطاعات الأساسية في الدولة والسكان بصفة عامة لا غنى عنهما للحيلولة دون يعرقل العنف الانتخابات.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن قلقنا إزاء أعمال العنف التي يتعرض لها القادة الاجتماعيين والناشطين والأطراف في اتفاق السلام. وندعو الأطراف المختصة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان السلامة والأمن الكاملين لأولئك الأشخاص والمناطق المتضررة من خلال الوجود النشط والفعال للمسؤولين الحكوميين.

وأخيرا، تعيد جمهورية غينيا الاستوائية تأكيد دعمها الكامل لسلطات وشعب كولومبيا في تنفيذ اتفاق السلام وتضع ثقتها الكاملة في فريق بعثة الأمم المتحدة للتحقق من أجل تحقيق أهداف تلك العملية. كما نشكر ونثني على بيرو والمملكة المتحدة لقيادتهما الناجحة للزيارة التي جرت إلى كولومبيا، بوعثة

التحقق على الطريقة المهنية الممتازة التي أعدت بها تلك الزيارة والرئيس دوكي وحكومته وجميع الجهات الفاعلة السياسية وفي المجتمع المدني على حسن الضيافة وعلى حضورهم الدائم أثناء زيارة مجلس الأمن. إن نجاح عملية السلام في كولومبيا سيكون انتصارا كبيرا لجميع الكولومبيين.

**السيد إيبو** (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفدي بحضوركم، سيدي الوزير، وسعادة السيد كارلوس هولمز تروخييو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، مما يرفع مكانة هذه الإحاطة بشأن عملية السلام في بلده. ونود أن نشيد ايضا بالسيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

وزيارة مجلس الأمن مؤخرا إلى كولومبيا مكنت الدول الأعضاء من فهم التحديات والفرص المرتبطة بعملية السلام بشكل أفضل وإعادة تأكيد دعمها للسلطات وكذلك الجهات الفاعلة المعنية الأخرى. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للإعراب عن امتنانه العميق للسلطات الكولومبية على الترحيب الحار والحفاوة بالمجلس خلال زيارته.

وبتوقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعربت الأطراف الكولومبية عن تطلعاتها المشتركة نحو السلام والاستقرار والتزامها بإنهاء ٥٠ عاما من النزاع والعمل على استعادة الوحدة الإقليمية لكولومبيا وتعزيز الأمن وتشجيع الاستثمارات من أجل تنمية المناطق الريفية. وبعد مضي أكثر من عامين على توقيع الاتفاق، يلاحظ بلدي ما أحرز في تنفيذ الاتفاق من تقدم بطيء لكنه واعد بوضوح،. لذلك تعرب كوت ديفوار عن دعمها لدعوة الرئيس إيفان دوكي ماركيس إلى الوحدة وتحث جميع الأطراف الفاعلة على العمل بجد لتنفيذ التزاماتها.

وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي بمشاركة القوة الثورية البديلة المشتركة في العملية السياسية وبأنشطة الكونغرس والمسائل المتعلقة بالعدالة الانتقالية. وترحب كوت ديفوار أيضا بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك الموافقة على الخطة الإنمائية الوطنية وإطلاق ٥٠٠ مشروع وخطة الاستثمارات العامة التي تهدف إلى تعويض الضحايا وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وتوفير سبل عيش بديلة للعاملين في زراعة المحاصيل غير المشروعة.

وترحب كوت ديفوار كذلك بالجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية التي مكنت من تفعيل الآليات المسؤولة عن تنفيذ اتفاق السلام وهي: لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه ولجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار. ويرى وفد بلدي أنه بالإضافة إلى مقترحات السلطات لتحسين السجل العقاري المتعدد الأغراض، كان إصدار القانون التشريعي في حزيران/يونيه للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام خطوة هامة في توجيه عملية السلام. ولذلك من المهم تخصيص موارد مجدية لضمان فعاليتها واستقلاليتها.

وفي ضوء الانتخابات الإقليمية والبلدية المقبلة، من الضروري أن تتغلب الأطراف الكولومبية على خلافاتها للحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن والسعي إلى تحقيق المهمة المشتركة المتمثلة في استعادة السلام والاستقرار في البلد. ويجب أن تركز هذه الجهود أيضا على تحسين الأمن الجماعي، بما في ذلك حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. علاوة على ذلك، يجب أن تظل مكافحة الاقتصاد غير النظامي أولوية للحكومة التي يجب عليها أيضًا تعزيز وجودها وتكثيف تقديم الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية من أجل تصحيح الخلل في هذا المجال.

في الختام، تكرر كوت ديفوار دعوتها الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لدعم عملية السلام من خلال دعم مبادرات الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة لتعزيز استعادة السلام الدائم وتحقيق التنمية في كولومبيا. كما يعرب بلدي عن دعمه لرئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ويشجعه على مواصلة ما يبذله من جهود في تنفيذ ولايته.

**السيد سينغر ويزينغر** (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب مرة أخرى بكم، الوزير بوبوليتسيو بارداليس، في مجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسفيرين ميسا – كوادرا وألين على الزيارة الناجحة للمجلس إلى كولومبيا. ونرحب بحضور الوزير هولمس تروخيو غارسيا. وإنه لشرف عظيم دائما أن يحضر بيننا. ونشكر أيضا السيد كارلوس رويس ماسيو على إحاطته.

منذ توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في ٢٠١٦، اتخذت كولومبيا خطوات هامة وأصبحت مصدر إلهام ومرجعا مهما للسلام العالمي. أقول للوزير السيد هولمس تروخيو غارسيا إننا نشعر ببالغ الفخر كأمريكيين لاتينيين. ونؤكد من جديد دعمنا لتنفيذ الاتفاق ونرحب بالتزام كولومبيا بتنفيذه. وننوه أيضا بالجهود التي بذلتها الحكومة والتقدم الذي أحرزته في عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية وفي توفير ضمانات لسلامتهم.

لكن اتفاق السلام لا يزال يواجه تحديات كبيرة. ونود أن نشير على وجه الخصوص إلى حالتين محددتين: أولا الإدارة السياسية للاتفاق وثانيا تداعياته الأمنية.

فيما يتعلق بالإدارة السياسية، ليس لدينا أي شك في أن الحكومة تواصل العمل على تحقيق توافق وطني في الآراء بشأن المسائل التي تؤدي إلى الاستقطاب. ونؤكد أهمية تعزيز الحوار الشامل والمنسق. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، نحث الأطراف على مواصلة استخدام القنوات المنشأة دستوريا لضمان عملها على نحو فعال. ونشدد على ضرورة الحفاظ على استقلالية الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام وآليات العدالة الانتقالية الأخرى وعدم تبعيتها.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، بالرغم مما طرأ من تحسن نشعر بالقلق إزاء قتل المقاتلين السابقين والقيادات المجتمعية والنساء. كما نشعر بالحزن إزاء أعمال العنف والتخويف التي تقوم بها أساسا الجماعات الإجرامية المنظمة.

وترى الجمهورية الدومينيكية أنه إذا لم يساءل أحد عندئذ يتحمل الجميع المسؤولية. ولذلك فإننا نشدد على أن تمييع المسؤولية عن الجرائم الوحشية بتحميلها لجماعة عامة غير محددة يهدد التماسك الاجتماعي وعدم تكرار ارتكابها. وباسم الضحايا وأسرهم والرجال والنساء الكولومبيين، نحث السلطات على ألا تألو جهدا في تحديد المسؤولين عنها ومعاقبتهم في أقرب وقت ممكن من أجل القضاء على الإفلات من العقاب بصورة نهائية وعدم تشجيع العنف وضمان تحسين الحماية.

ونشيد بالميثاق من أجل الحياة الموقع بين حكومة كولومبيا ومنظمات المجتمع المدني. لقد حان الوقت أيضا للدعوة إلى زيادة التركيز على أكثر من ٧ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين خارج المنطقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج لضمان إجراء انتخابات إقليمية سلمية مقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر.

ونؤكد التزام الحكومة بوضع خطة عمل بشأن الشباب والسلام والأمن لتحفيز إمكانات الشباب ومساهماتهم في تنفيذ اتفاق السلام. وفي ذلك الصدد، نهنئ السيد رويس ماسيو وفريقه على عملهما الممتاز وتقدير جميع أعضاء المجلس والذين شاركوا في جلسة الإحاطة التي عقدت هذا الأسبوع بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/PV.8577) حيث سلط الضوء على استراتيجية بعثة التحقق في كولومبيا لتنفيذ القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) بوصفها من أفضل الممارسات.

وختاما ندعو المنظمات الدولية إلى دعم جهود بناء السلام التي تضطلع بها كولومبيا من أجل المستقبل. ونحث الكولومبيين على العمل من أجل مستقبلهم وطي صفحة الماضي.

**السيد نيبنزيا** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرنا أن نراكم، سيدي الوزير، تترأسون مجلس الأمن. ويسرنا أيضا رؤية السيد كارلوس هولمس تروخييو غارسيا وزير خارجية كولومبيا والمستشار أرتشيال وكافة أعضاء الوفد الكولومبي بيننا اليوم. ونشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2019/530) وعلى إحاطته المفصلة بشأن عمل البعثة وآخر التطورات في البلد خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

أكد كل من تحدثنا إليهم خلال الزيارة على الدور الهام الذي تضطلع به بعثة التحقق وضرورة وجودها في البلد كعامل مهم في ضمان تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

لقد هيأنا تقرير الأمين العام جيدا للقيام ببعثة إلى البلد كُللت بالنجاح، في الفترة من ١١ إلى ١٤ تموز/يوليه. ونشكر حكومة كولومبيا وبعثة التحقق على التنظيم الممتاز للزيارة. وسنستخدم في جلسة اليوم كأساس لبياننا، الانطباعات التي خرجنا بها من الزيارة. إن من الأفضل أن ترى الشئ مرة واحدة من أن تسمع عنه ١٠٠ مرة. وقد استطعنا أيضا أن نعاين الحالة بأعيننا، وأن نفهم مباشرة الصعوبات التي يواجهها البلد، وحالات النجاح التي تحققت في تنفيذ اتفاق السلام.

وقد كان أهم جزء من زيارتنا هو التعرف على فاكهة غير عادية تسمى طماطم الأشجار، التي تتسم بجاذبية كبيرة لدى المستهلك. ولا يمكن حتى لممثل المملكة المتحدة أن يتخيل كم كان على صواب عندما أشار إلى روسيا كسوق تصدير محتمل لتلك الفاكهة. وقد قرأت للتو مقالا عن الطريقة التي يحتمل أن تجلب بها كولومبيا تلك الفاكهة إلى نيويورك. ولا أعتقد أن روسيا هي السوق الوحيدة لتصدير تلك الفاكهة. وربما، قد يرغب حتى الاتحاد الأوروبي وخاصة ألمانيا، في المشاركة، فيبدو أنني أذكر أن صديقي السيد هويسغن أحب تلك الفاكهة تماما.

وأنتقل الآن إلى المسائل الجدية، وأود أن أبدأ بالتأكيد على أن كولومبيا مثال حقيقي للمساعدة الدولية الفعالة من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. وقد أمكن توفير هذا الدعم لأن الكولومبيين أنفسهم تمكنوا من التوصل إلى اتفاق السلام النهائي التاريخي. وعلى مدى السنتين ونصف السنة منذ التوقيع عليه، أُنجز الكثير في البلد. ففي عام ٢٠١٧، انتهت عملية تسليم الأسلحة من المقاتلين السابقين، وبدأت مؤخرا، الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، عملها بالكامل. وتضمن تلك الخطوات الإيجابية أن تحظى عملية السلام الكولومبية، بدعم الأمين العام ومجلس الأمن. ونرحب بالتزام الحكومة بتعهداتها بموجب اتفاق السلام. وحصلنا مرة أخرى على تأكيدات بشأن ذلك خلال زيارتنا لكولومبيا. ويحتاج الأمر إلى مواصلة هذا الالتزام ووضعه موضع التنفيذ، على الرغم من أننا ندرك أن ذلك ليس دائما بالأمر السهل.

ويتمثل أبرز مثال على هذا الالتزام في الأشهر الثلاثة الماضية في توقيع الرئيس إيفان دوكي في ٦ حزيران/يونيه على قانون تشريعي لتوفير الإطار اللازم للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وليس خافيا على أحد أن الخلافات حول هذه الوثيقة قد استقطبت المجتمع لبعض الوقت، رغم النص عليها في اتفاق السلام النهائي. وسيلزم في المستقبل اتخاذ العديد من مثل هذه القرارات الحازمة لكنها ضرورية. ولهذا نتفق تماما مع الأمين العام في أن الإصلاحات الدستورية الوشيكة في كولومبيا تتطلب حوارا داخليا واسع النطاق. وفي هذه المرحلة، يتمثل أهم عمل للحكومة في توحيد المجتمع. ومع ذلك، يجب القيام بالكثير

بالإضافة إلى ذلك، حيث لا يزال هناك الكثير مما يتعين تحقيقه في المسار المؤدي إلى تحقيق الاستقرار الحقيقي.

وخلال زيارتنا، سمعنا انتقادات بشأن توقف الإصلاح الزراعي، وعدم كفاية تمويل البرامج الحكومية. واستمعنا إلى شواغل بشأن مصير المناطق الإقليمية لإعادة الإدماج في المستقبل، والتي تعد مهمة بالنسبة للسكان العائدين إلى الحياة السلمية الطبيعية. فيجب أن يصبح المقاتلون السابقون الذين ألقوا أسلحتهم أعضاء كاملي العضوية في المجتمع الكولومبي، وأن يتمتعوا بنفس الحقوق والفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن الجوانب الهامة، التي تحدث بشأنها الكثيرون، كفالة الأمن في المناطقالتي تم تحريرها من النزاع الداخلي المسلح. وكما نرى في تقرير الأمين العام، يؤدي غياب الدولة في مناطق شاسعة إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن للسكان المدنيين، بمن فيهم المقاتلون السابقون الذين نُزعت أسلحتهم. فحياتهم مهددة بسبب التشكيلات المسلحة غير القانونية التي تحاول السيطرة على الإقليم. وقد تأكد ذلك أثناء وجود البعثة. ونحن نتفهم جيدا أن السكان ليس لديهم العديد من الخيارات عندما يتعلق الأمر بضمان أمنهم. فهم إما أن يعتمدوا على الحماية التي توفرها الحكومة أو عليهم أن يحموا أنفسهم. ولا تحتاج الأخطار الكامنة في الخيار الثاني إلى توضيح.

وينطبق الأمر نفسه على الإصلاح الزراعي. فالسكان لا يحتاجون إلى حماية أنفسهم فحسب؛ بل هم بحاجة أيضا إلى إطعام أنفسهم. وإذا لم تستطع الحكومة الوفاء بوعودها، سيبدأ السكان في زراعة المحاصيل الأكثر قدرة على إطعامهم. وببساطة، إن عدم حل قضايا الأمن والعمالة سيؤدي لا محالة إلى زيادة عدد المنشقين. وقد تابعنا بقلق لفترة طويلة تقارير وسائط الإعلام التي تفيد بأن بعض المقاتلين السابقين يتركون البرامج الحكومية ويعاودون التسلح.

وخلال البعثة، سألنا محاورينا كثيرا عما قد يكون في رأيهم العامل الرئيسي لنجاح عملية تحقيق الاستقرار في البلد، وقالوا لنا شيئا مثيرا للاهتمام. فبالإضافة إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وضمان الأمن وبرامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية، أبلغنا العديد من ممثلي المجتمع المدني أن السلام الحقيقي في البلد لن يغدو ممكنا بدون العمل الشامل لجميع الجهات الفاعلة في كولومبيا، على نحو قاطع، بما في ذلك جيش التحرير الوطني. ومن الصعب ألا نتفق مع ذلك. ونعتقد أنه ينبغي للحكومة أيضا الاستماع إلى آراء السكان بشأن هذه المسألة. وفي هذا السياق، كان من دواعي سرورنا أن نرى الرسالة التي تلقاها الأمين العام في ٢٦ أيار/مايو، مؤكدة الاستعداد للتوصل إلى حل سياسي للخلافات القائمة مع الحكومة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد هنا في المجلس، ما قلناه مرارا وتكرارا من أن كولومبيا نافذة عرض للدعم الدولي الفعال، وينبغي أن تصبح اليوم نافذة عرض للملكية الوطنية بشأن مصير البلد. وروسيا باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن، على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم الدعم إلى عملية السلام الكولومبية، ما دامت الحكومة لا تزال ملتزمة بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام النهائي.

واليوم، جرت الإشارة إلى الحالة المتعلقة بالمهاجرين من فنزويلا، والذين يوجد عدد كبير منهم في كولومبيا. وأود أن أقول إن حل المسائل الداخلية لكولومبيا لا يرتهن بالحالة في فنزويلا، بل يرتهن بالكولومبيين أنفسهم. ونحن على ثقة بأن بعثة التحقق في كولومبيا، التي تعمل روسيا فيها أيضا، سوف تواصل أداء دور هام في دعم إعادة إدماج الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة في الحياة المدنية السلمية والنشاط السياسي.

**السيد العتيبي** (الكويت): بداية أود أن أرحب بمعالي السيد كارلوس هولمز تروخيلو وزير خارجية كولومبيا، كما أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو الممثل الخاص للأمين العام ورئيس

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على إحاطته القيمة وعرضه الشامل لأبرز الإنجازات التي تحققت والتحديات التي تواجه عملية تنفيذ السلام الكولومبي؛ كما نشيد بالخطوات المتخذة من قبل الرئيس إيفان دوكي لمواصلة تنفيذ الاتفاق.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لوفدي بيرو والمملكة المتحدة على تنظيمهما زيارة مجلس الأمن الناجحة إلى كولومبيا. والشكر موصول أيضا لأعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم وإسهامهم في إنجاح هذه الزيارة.

أثبت الشعب الكولومبي مجددا لنا وللعالم قدرته على تجاوز الماضي، عندما تم التوقيع على اتفاق السلام لإنهاء النزاع ولبناء سلام مستقر ودائم، ناهيك عن الجهود الرامية إلى مواصلة تنفيذ بنود هذا الاتفاق التاريخي؛ ذلك الاتفاق الذي أنهى الصراع الذي دام لأكثر من نصف قرن، وخلف العديد من القتلى والجرحى والمفقودين، وأصبح مثالا للعالم لكيفية إنهاء النزاعات الدولية بالتفاوض والدبلوماسية.

إن أحد أهم تحديات تنفيذ بنود اتفاق السلام هو إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين. ونتفق مع ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2019/530) بأن أهم التحديات في إعادة الإدماج تتمثل في عدم توفر التمويل الكافي وفي الوقت المناسب لتنفيذ جميع جوانب العملية الانتقالية؛ وعدم توفر فرص الحصول على الأراضي من خلال تحديد الوسائل القانونية؛ إلا أننا نثمن جهود الحكومة الكولومبية في عملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية حتى الآن، وذلك من خلال الخطط والمبادرات والمشاريع الجماعية والفردية التي أُقرت من قبل المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية. ونتطلع إلى تحقيق أهداف عملية إعادة الإدماج والعمل بين الحكومة والقوة البديلة المشتركة، والمجتمعات المحلية والسلطات لتنفيذ عملية انتقالية تدريجية من خلال توفير الغذاء والخدمات الأساسية حتى توضع تدابير طويلة الأجل بعد ١٥ آب/أغسطس المقبل في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج.

كما نحث الحكومة الكولومبية على بذل المزيد من الجهود في البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، وتوفير الضمانات القانونية والأمنية لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين، والتغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام، مع إدراكنا التام لحجم التحديات المتعددة التي تواجه الحكومة الكولومبية في تنفيذ اتفاق السلام بكافة جوانبه.

للأسف، فإن أعمال القتل والعنف والتهديدات المرتكبة ضد القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والنساء وقادة مجتمعات الشعوب الأصلية لا تزال مستمرة. فقد تأكد وقوع ٢٣٠ حالة قتل منذ توقيع اتفاق السلام، كما ذكر السيد رويز ماسيو، على الرغم من المبادرات والبرامج الوقائية والحمائية.

نشيد هنا بالتدابير التي تتخذها الحكومة لتنشيط البرنامج الوطني الشامل بشأن توفير الضمانات للمدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات النسائية. ونحثها على مواصلة مساعيها وجهودها لإعادة بسط سلطتها إداريا وأمنيا على المناطق التي كانت خاضعة للجماعات المسلحة، ومحاسبة مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية. ونأمل أن يكون القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة بالسلام، الذي اعتمده الرئيس في ٦ حزيران/يونيه الماضي، الركيزة الرئيسية التي يتم من خلالها بناء الثقة اللازمة من أجل تهيئة بيئة أمنية وسياسية مواتية. ونتطلع إلى إجراء انتخابات محلية هادئة وسلسلة في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل، وإلى مشاركة أطياف سياسية واسعة فيها، بحيث تساهم في استكمال تنفيذ جميع جوانب اتفاق السلام.

في الختام، نشيد بالجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز عملية السلام التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة التحقق، وبالتعاون مع

السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، والمنظمات المدنية والدولية، بالإضافة إلى القطاع الخاص. ونشيد أيضا بدور البعثة في إشراك الشباب والمنظمات الشبابية. ولا بد لي أيضا من التشديد على أهمية دور للمرأة في تنفيذ اتفاق السلام لكولومبيا، وخطة التنمية الوطنية لبناء السلام والمصالحة.

**السيد هويسغن** (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة بيرو على إدراج مسألة كولومبيا في جدول الأعمال. إن حضوركم هنا اليوم، سيدي الرئيس، دليل على الأهمية التي تعلقونها على هذا البند من جدول الأعمال. بالنسبة لي شخصيا، كانت الزيارة إلى كولومبيا، منبهة للذهن. وأعتقد أنها كانت رحلة هامة جدا، إذ أنها أظهرت وحدة مجلس الأمن.

أريد فقط أن أردد ما قاله صديقي السفير نيبنزيا عن المنافسة الودية فيما يتعلق بالطماطم الشجرية. لقد أعطى السفير نيبنزيا فعلا ثمار شجرة الطماطم إلى الطيارين الرائعين العاملين على طائرات الهليكوبتر. لقد أخذت تلك الثمار إلى المنزل وأعطيتها لأطفالي الذين أحبوها. إنه على صواب حقا عندما قال من الصعب جدا شرائها في نيويورك، ولكن إذا كان السفير نيبنزيا مستعدا لدعم المنتجات الكولومبية، فيسعدني أن أريه أين يمكنه شراء الأفوكادو الكولومبي في نيويورك. ويمكنني أن أقول له الآن أين يوجد ذلك، ولكن ربما من غير المسموح لنا عرض أي منتجات هنا في مجلس الأمن.

أود أيضا أن أشكر كولومبيا والحكومة الكولومبية على كرم ضيافتهما الرائع. لقد قضى وزير الخارجية تروخيو يومين معنا هناك. لا أعرف بالنسبة له كم كان لديه في تلك الزيارة من العمل أو المتعة، ولكن بالنسبة لنا كانت ممتعة وأشكره على ذلك، وكذلك أشكر المستشار والسفير. أتضح لنا مدى أهمية عملية السلام هذه بالنسبة لهذا البلد وبالنسبة للحكومة والشعب. وعندما ذكر بأن هذا النضال استمر لمدة ٥٠ عاما، جعلني أفكر كيف طال ذلك أكثر من الفترة التي مرت على تقسيم ألمانيا. لقد علمنا بطول الفترة التي مرت على هذا النزاع، وكم كان صعبا التئام الجروح الغائرة، وعرفنا عن العدد الكبير من الضحايا، والريبة التي كانت سائدة هناك.

لذلك، لا يسعني إلا أن أذكر أمرين، الأول، إن الحالة الراهنة مصدر إلهام حقا لجميع الناس في العالم الذين لا يزالون يواجهون صراعات، وبرهان على أنه يمكن حتى التغلب على الصراعات الطويلة الأمد. أعتقد أن هذا أيضاً ما قاله السفير أناتوليو ندونغ مبا، ممثل غينيا الاستوائية في وقت سابق؛ فقد ألقى خطاباً مثيراً للإعجاب عندما كنا في المنطقة الإقليمية في كاوكا.

ثانيا، أود أيضا أن أثني على الحكومة الكولومبية. نحن نعلم بالطبع أنه في حملة الانتخابات الرئاسية، التي ربما حينئذ لم يكن المرشح للرئاسة دوكيه متحمسا جدا لاتفاق السلام. ولكن بعد أن التقيت به، لا بد لي من أن أثني عليه لما يتحلى به من قيادة سياسية لأنه أظهر بالفعل أنه الآن، بوصفها رئيسا، أصبح ملتزما التزاما تاما بالاتفاق. وحقيقة الأمر أنه عندما كنا هناك خلال رحلتنا، بعث برسالة إلى الرئاسة طالب فيها باستمرار بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وهذه دلالة واضحة على الالتزام السياسي.

وعلاوة على ذلك، فإن قرار الحكومة الكولومبية بتمديد فترة الدعم المالي لإعادة إدماج المقاتلين السابقين يمثل دلالة أخرى على التزامها باتفاق السلام. أود أن أكرر تأييدنا الشديد لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وعندما كنا هناك، شهدنا بأنفسنا مدى شعبية الممثل الخاص، رويس ماسيو في البلد. لا أعرف من هو أكثر شعبية هناك السيد رويس ماسيو أم لاعب الكرة جيمس رودريغس. ولكن على أي حال، إنه يؤدي وظيفة مهمة جدا، ونشكره ونشكر فريقه، وكذلك فريق الأمم المتحدة القُطري.

لا أريد أن أطيل عليكم، بيد أني أود في الواقع أن أكرر النقطة التي ذكرها الممثل الخاص رويس ماسيو. إن تنفيذ الاتفاق مهم جدا. وينبغي شمول المقاتلين السابقين غير الموجودين في المناطق الإقليمية. فقد رأينا مدى التزام هؤلاء المقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا في المناطق الإقليمية، ومدى انخراطهم في عملهم. إن الطريقة التي أُنشى بها هذا المجتمع بين ظهراني المقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا والسكان الأصليين شيء يبعث على الإعجاب حقا. غير أنه لا يزال يوجد العديد منهم في الخارج. لذلك فإن الاتفاق يشملهم ويشمل النساء والأطفال، أي المقاتلات السابقات في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، والنساء والأطفال بشكل عام. أود أن أثني على بعثة الأمم المتحدة على استراتيجيتها الخاصة بالشباب والسلام والأمن.

تكلم جميع الجالسين حول الطاولة عن مقتل المقاتلين السابقين في صفوف القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، وعن مقتل المدافعين عن حقوق الإنسان من القادة الاجتماعيين، وهذا أمر نشعر جميعا بالقلق إزاءه. وأنا أعلم أن الحكومة قلقة من ذلك. لا يسعنا إلا أن نشجع الحكومة على بذل كل ما في وسعها لمكافحة الإفلات من العقاب والنضال من أجل المساءلة. أدرك مدى صعوبة ذلك. فكولومبيا بلد ضخم، ولكني أعتقد أنه لا يجب ادخار أي جهد لبسط وجود الدولة على جميع المناطق. إذ أن كفالة وجود الإدارة الحكومية والأمن، وتوفير الهياكل الأساسية من قبيل المدارس لتعليم الأطفال. أمر في غاية الأهمية.

أود أيضا أن أبرز جانبا واحدا من برنامجنا الكامل والثري جدا، ذلك أن أصدقاءنا البيروفيين لم يسمحوا لنا بدقيقة فراغ واحدة. فقد عقدنا لقاءات مع أعضاء لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار، والولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، والوحدة المعنية بالبحث عن المفقودين. لقد أثار إعجابي حقاً التزامهم، ومنهيتهم، وحسهم واستعدادهم للمساهمة حقاً في مُصالحة الشعب الكولومبي، وأحض الحكومة على الاستمرار في تقديم الدعم المالي الكافي لتلك المؤسسات. بالنظر إلى النشاط الإقليمي في أعقاب الأحكام الجديدة، لا ينبغي للمرء أن يثير الشكوك حول الوضع القانوني للمقاتلين السابقين.

أود أن أردد ما قاله زميلي الأمريكي فيما يتعلق بإنتاج الكوكا ومكافحة المخدرات. إن الأرقام مقلقة حقا. وتؤيد ألمانيا تأييدا تاما برنامج القضاء على المخدرات، وندعو إلى أن يجري تنفيذ برامج الاستئصال تلك على أساس طوعي. أعلم أن هذا مرهق جداً، لكني أعتقد أن البرامج الطوعية المرتبطة بسجلات الأراضي الجديدة، التي يجري إنشائها بغرض توزيع الأراضي، أنها هي الطريقة الوحيدة. وتعارض ألمانيا الاستئصال القسري لمحاصيل الكوكا، والرش الجوي القسري لها. وأنا أعلم أنه حل سهل والبعض يحبذه، بيد أننا نعتقد، أولا وقبل كل شيء، إنها ليست طريقة سليمة للبيئة، وضارة بالصحة ولا تخدم غرضها. وهناك إحصاءات تفيد بأنه في حالة الاستئصال الطوعي للكوكا، فإن نسبة الناس الذي يعودون مرة أخرى إلى زراعة الكوكا ١ في المائة؛ أما في حالة القضاء القسري عليها فترتفع النسبة إلى ٤٠ في المائة. لذلك ندعو إلى مواصلة البرامج الطوعية.

ستواصل ألمانيا دعم كولومبيا على الصعيد الثنائي. لدينا علاقات رائعة وطويلة الأمد مع البلد منذ حقبة ألكسندر فون هومبولدت. وندرك العبء الذي تتحمله مع وجود لاجئين فيها قدموا من فنزويلا. نحن ندعمها على الصعيد الثنائي، وأيضا من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الأطراف. كذلك ندعم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وهو الأمر الذي ناقشناه بالأمس بشأن المراحل الانتقالية (انظر S/PV.8579)، ونعرف مدى أهميته أيضا بالنسبة لكولومبيا.

**السيد بيكستين دو بوتسويرفا** (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد رويس ماسيو

على إحاطته، والوزير تروخييو غارسيا على حضوره اليوم في مجلس الأمن.

كما أود أن أشكر وفدي بيرو والمملكة المتحدة، وكذلك بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا والسلطات الكولومبية على تنظيم رحلتنا في الأسبوع الماضي. وكما قال جميع زملائي الذين سبقوني، كانت فرصة ثمينة للمجلس للإعراب عن دعمه لعملية السلام وتحسين فهمه للتحديات التي تواجه كولومبيا في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

وترحب بلجيكا بالالتزام القوي الذي أبدته جميع الأطراف خلال الزيارة. وكان فحوى الرسالة التي سمعناها من الرئيس دوكي ماركيس وقادة القوة الثورية البديلة المشتركة ورؤساء مؤسسات اتفاق السلام وممثلي منظمات المجتمع المدني والمقاتلين السابقين من مقاطعة سانتا روزا إلى مقاطعة كاوكا والمجتمعات المحلية حيث يعيش المقاتلون السابقون، هو الحاجة إلى جعل اتفاق السلام ينجح والرغبة في ذلك. لقد غادرت كولومبيا شخصياً وأنا على اقتناع بأنه على الرغم من التحديات الكبيرة، لا يزال البلد يشكل مثالا ساطعا لمناطق العالم التي تشهد نزاعات وتحتاج إلى الإلهام.

إن طلب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا دليل واضح على هذا الالتزام. وننوه أيضا بالتقدم المحرز في إعادة إدماج المقاتلين السابقين والسعي إلى إيجاد حل عملي لمناطق التجمع الـ ٢٤ والموافقة على الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية والاقتراح الداعي إلى تعزيز سجلات الأراضي. ومن المهم الآن تعزيز جهود إعادة الإدماج والإصلاح في المناطق الريفية.

وستمثل انتخابات شهر تشرين الأول/أكتوبر مرحلةً مهمة في إعادة الإدماج السياسي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية. ونحث السلطات على حماية القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمرشحين والسياسيين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية في الفترة التي تسبق الانتخابات. والقيادات النسائية، على وجه الخصوص، عرضة للخطر. ومما يثير القلق العميق ملاحظة أنه قد تأكد مقتل ١٢٣ مقاتلا سابقا وعدة مئات من القادة الاجتماعيين منذ توقيع اتفاق السلام. وفي كثير من الأحيان، لم يخضع الجناة للمساءلة. لذلك، ثمة حاجة إلى ضمانات أمنية، ولا سيما في سياق توسيع نطاق الوجود الكامل للدولة ليشمل مناطق النزاع السابقة.

وترحب بلجيكا باعتماد القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، الذي يعزز استقلاليتها ويشكل حجر الزاوية لنموذج العدالة التصالحية في كولومبيا. وأشيد أيضا بعمل لجنة تقصي الحقائق والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين في سياق النزاع المسلح وبسببه. ويجب تزويد مؤسسات العدالة الانتقالية هذه بالموارد الكافية للاضطلاع بولايتها. ومع التسليم بأن الغالبية العظمى من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية تلتزم بالوفاء بالتعهدات التي قطعتها بموجب اتفاق السلام، فإنني أشدد على أن من الأهمية بمكان أن يكون جميع قادة القوات المسلحة الثورية قدوةً ومثالا يحتذى وأن يسهموا بنشاط في قول الحقيقة في جميع الحالات التي تنظر فيها الولاية القضائية الخاصة. ويجب ألا يستخدم الآخرون تصرفات قلة صغيرة تحط من قدر الاتفاق لتقويض تنفيذه، الأمر الذي يتطلب استمرار إبداء الشجاعة من جميع الجهات السياسية الفاعلة.

وتراقب بلجيكا الوضع، ولا سيما حالة الأطفال في النزاعات المسلحة. ونشجع الحكومة على إعطاء الأولوية لحماية الأطفال وأشيد بالمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة على عمله. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة الحادة في تجنيد الأطفال واستخدامهم، ولا سيما على أيدي جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.

ويؤسفنا استمرار أجواء الاستقطاب حول عناصر اتفاق السلام، مما يدل على الحاجة إلى إجراء حوار شامل للجميع

فيما بين جميع الأطراف السياسية الفاعلة. ويجب على الجميع التغلب على انعدام الثقة وتوحيد الصفوف لدعم تحقيق السلام.

وما من شك في أن القرار التاريخي لإنهاء النزاع المسلح كان القرار الصحيح، على الرغم من التحديات الراهنة. وهذا الصباح، تكلمنا باستفاضة عن الطماطم الشهيرة الآن (انظر S/PV.8580)، وصحيح أن رؤية هؤلاء المقاتلين السابقين، الذين حملوا الأسلحة في أيديهم لسنوات، يكرسون طاقاتهم لزراعة الطماطم، لهو مؤثر جدا.

وأؤكد لجميع الأطراف دعم بلجيكا الراسخ لعملية السلام.

**السيدة فرونيتسكا** (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أشكر السيد كارلوس هولمز تروخييو غارسيا، على حضوره في المجلس اليوم. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني لحكومة كولومبيا، وأفراد بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، والأمانة العامة والقيادة المشتركة لبعثة مجلس الأمن الزائرة، ولا سيما بيرو والمملكة المتحدة، على كل ما بذل من جهود للتحضير لزيارة مهمة وناجحة للغاية إلى كولومبيا. إن الإحاطات المقدمة من المسؤولين الحكوميين وإجراء الحوار الصادق مع الأعضاء السابقين في مجموعات حرب العصابات والقادة الاجتماعيين وسكان المنطقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، تحسّن كثيرا من معرفتنا بما يعترض عملية المصالحة من مصاعب وبالعقبات التي تواجه التنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

وعلى الرغم من التحديات العديدة، فإن التوقيع على اتفاق السلام بين كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وعملية التنفيذ التي تلته يعتبران بحق قصة نجاح ومثالا عظيما يقتدي به الآخرون. ويضع ذلك المزيد من الضغط على الأطراف الموقعة على الاتفاق ومجلس الأمن لكفالة عدم تلاشي التقدم الذي تم إحرازه. وعلينا أن نذكر برسالة الرئيس دوكي ماركيس التي مفادها التركيز على ما يوحد الكولومبيين بدلا مما يعمل على انقسامهم.

وتسعدنا رؤية أن القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وهو آخر الحلقات المفقودة لاكتمال الإطار القانوني للنموذج التصالحي للعدالة الانتقالية في كولومبيا، قد تم سنه أخيرا. إنه يعطي المحكمة إطارا قانونيا متينا للعمل بصورة منفصلة ومستقلة. ويحدونا الأمل في أن تتوفر لجميع عناصر هذا النظام القانوني الشامل الموارد اللازمة للاضطلاع بمهامه الحاسمة.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الضمانات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين. وللجنة الوطنية للضمانات الأمنية دور واضح تؤديه للحفاظ على محور خطط عملها. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة في الفترة التي تسبق الانتخابات المحلية والإقليمية في تشرين الأول/أكتوبر، حيث يمكن أن تزداد وتيرة أعمال العدوان وتهديد المرشحين بصورة أكبر.

ومن المثير للقلق البالغ أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ١٤ عضوا سابقا آخر من القوة الثورية البديلة المشتركة. ومع مراعاة الصلة بين هذا الأمر والوجود المتزايد للجماعات المسلحة الإجرامية في المناطق التي أخلتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية، يجب على الدولة أن تعمل بسرعة لبسط حضورها وسيطرتها بصورة فعالة في تلك المناطق.

وإعادة الدمج السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي الكامل لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين ضرورية لإيجاد الثقة في عملية السلام. وفي هذا السياق أود أن أؤكد دور المرأة التي تكتسي مشاركتها أهمية حاسمة. ومن دواعي الرضا أن نذكّر بملاحظة البعثة بأن الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية ملتزمة بقوة بهذه المسألة. وقادتها الآن مسؤولون عن توفير الفرص الاقتصادية المستدامة لشعبهم.

ونرحب بالموافقة على خطة التنمية الوطنية للحكومة وما تتضمنه من خريطة طريق لتحقيق الاستقرار، تهدف إلى توسيع الاستثمارات العامة في المناطق المتضررة من النزاع في البلد. وعلاوة على ذلك فإننا نلاحظ أن برامج التنمية الـ ١٦ ذات التركيز الإقليمي قد بدأت أخيراً. ويمكن لهذه الخطط أن تحيي الآمال التي تمس الحاجة إليها لدى سكان المناطق المهملة.

ونحن نتفهم الوضع القانوني المعقد للمناطق الإقليمية الأربع والعشرين المخصصة للتدريب وإعادة الإدماج التي أُذن بها لغاية ١٥ آب/أغسطس، ونأمل أن تصبح الترتيبات اللازمة المتفق عليها مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية نافذة في القريب العاجل. كما ينبغي أن تؤخذ آراء المجتمعات المحلية في الاعتبار لأنها تعبر عن خوفها من أن إغلاق المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج ستؤثر سلبًا على ظروفها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

ووفقا لآخر تقرير للأمين العام (S/2019/530) يعاني قرابة واحد من كل ١٠ مقاتلين سابقين من حالة إعاقة بسبب النزاع المسلح. وهذا مجال لم نقم فيه بما فيه الكفاية. والقرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩) الرائد الذي اتخذ بالإجماع في شهر حزيران/يونيه خطوة أولى مهمة في اتجاه تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء الأمم المتحدة، بما في ذلك في سياق السلام والأمن.

وفي الختام إسمحوا لي أن أؤكد دعم بولندا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وفريق الأمم المتحدة القطري.

**السيد دجاني** (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود على غرار الآخرين أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته. ونحن نتذكر بحرارة زيارتنا لكولومبيا ونقدر مساعدته ومساعدة فريقه في تسهيل تلك الرحلة المهمة للغاية. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بوزير الخارجية كارلوس تروخيو غارسيا في مجلس الأمن وأن أشكره على كرم الضيافة الذي أحاطنا به في كولومبيا. كما أود أن أشكر السيد غوستافو ميسا – كوادرا وفريقه الكفؤ على ترتيباتهم الممتازة. وأنا حريص على ذكر هذا الأمر بحضور وزير خارجية بيرو الذي يترأس هذه الجلسة. إنني أشكرهم مرة أخرى.

وفيما يخص الإحاطة والزيارة التي قام بها المجلس إلى كولومبيا، أود أن أتناول عدة مسائل رئيسية. أولا ترحب إندونيسيا بالتطورات الإيجابية العديدة الحاصلة فيما يخص تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، ولا سيما الالتزام القوي بعملية إعادة الإدماج من جانب الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة.

ونرحب أيضا بالنظام الأساسي للمحكمة الخاصة المعنية بإحلال السلام، الذي صدر في شهر حزيران/يونيه والذي كان آخر حلقة مفقودة في الإطار القانوني لنموذج كولومبيا التصالحي للعدالة الانتقالية. وسيوفر للمحكمة إطاراً قانونيًا محكمًا للعمل بشكل مستقل.

ونحن نثني بقوة على شعب كولومبيا لشجاعته وعزمه على تحقيق السلام والاستقرار في بلده. والتزامه بعملية السلام مثالي. وبالتأكيد فأنا أتفق مع زميلي ممثل الاتحاد الروسي الذي ذكر أهمية القيادة الوطنية لعملية السلام في كولومبيا.

ثانيا نشيد ببعثة مجلس الأمن إلى كولومبيا المناسبة للغاية من حيث التوقيت والتي تمت الأسبوع الماضي. فقد أتاحت لنا فرصة فريدة لنشهد بشكل مباشر الإنجازات التي تحققت حتى الآن وكذلك التحديات التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام. وقد تمّكنا من إظهار تضامن المجتمع الدولي الموحد مع حكومة وشعب كولومبيا في جهودهما لاستعادة السلام والاستقرار والأمن. لقد كان حضورنا تأكيدًا إيجابيًا ودليلا على دعم الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية في تصميمها على العمل ضمن عملية سلام تفيد جميع الكولومبيين. وقد أشار الكثيرون حول هذه الطاولة وفي سياقات أخرى خلال زيارتنا لكولومبيا إلى طلبات

استمرار المساعدة التي يقدمها المجلس والأمم المتحدة، بما في ذلك استمرار ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وهو طلب أؤمن بأن المجلس سيستجيب له بالتأكيد.

ثالثًا، نشعر مثل الآخرين بالقلق إزاء الهجمات المستمرة على المقاتلين السابقين وقادة المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان وقتلهم. ولكن كما أشار الأمين العام في تقريره (S/2019/530) تشجعنا كثيرا النية التي أعرب عنها الرئيس دوكي ماركيس بالرد السريع وضمان تقديم جميع المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة. لقد أجرينا مناقشة مفتوحة للغاية بشأن نية توفير الحماية، وهي علامة إيجابية للغاية عندما تأتي من الرئيس نفسه.

ونرى أن لدى الحكومة الكولومبية القدرة على حل جميع القضايا على أرض الواقع. ولكنها لا تستطيع القيام بهذه المهمة الهائلة وحدها. وتدعو إندونيسيا المجتمع الدولي إلى تعبئة الموارد الكافية في هذا الصدد، وكذلك المساعدة في إحلال السلام في كولومبيا. لقد كنا دائمًا على استعداد للمساعدة بما في ذلك من خلال تبادل تجاربنا وأفضل الممارسات لدينا في مجال إعادة الإدماج والمصالحة ومكافحة محاصيل المخدرات غير المشروعة التي كانت لدينا أيضًا تجربة بشأنها في الماضي. ونحن نتشاطر محنة الحكومة الكولومبية وكذلك برنامج المحاصيل من أجل السلام بما في ذلك زيت النخيل.

ونتفق مع الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو بشأن الحاجة إلى مضاعفة الجهود لإعادة إدماج المقاتلين السابقين وتنفيذ برامج التنمية ومشاريع إضافية تحل محل زراعة المخدرات غير المشروعة. وقد أشار زملائي إلى الطماطم فقط، ولا أدري سبب الأهمية الكبيرة للطماطم، ولكننا رأينا أيضًا مشاريع أخرى تخص الحرف اليدوية المحلية على سبيل المثال. وأعتقد أننا قمنا بتحسين اقتصاد زوجات المقاتلين السابقين من خلال شراء كل حقائبهن وقبعاتهن اللطيفة. لقد اشتريت واحدة بنفسي وأعرف أن ممثل الولايات المتحدة فعل ذلك أيضًا. وأومن بضرورة تنفيذ العديد من المشاريع الأخرى من هذا النوع.

وقد سمعنا خلال رحلتنا عن الكثير عن التحديات والصعوبات والعقبات، لكن خلال مناقشتنا المفتوحة مع المقاتلين السابقين بشأن الكوكا وجهت زوجة مقاتل سابق وعضو في منظمة نسائية غير حكومية نداء بشأن الحاجة إلى إعطاء الأولوية لإدماج المرأة في عملية السلام. وبالتأكيد أتفق مع ممثل بولندا بشأن الحاجة إلى التركيز على محنة المحاربات، وهي نقطة مهمة أود التأكيد عليها مرة أخرى.

وأخيرا يجب ألا نفقد الزخم الإيجابي الحالي في الوقت الذي نشجع فيه الطرفين على مضاعفة جهودهما لتنفيذ اتفاق السلام. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل مساعدة الحكومة بفعالية في جهودها لصنع السلام. وأرجو أن تظل كولومبيا قصة نجاح بالنسبة للمجلس، أي قصة سلام بقيادة وطنية.

**السيد ماتجيلا** (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إسمحوا لي في البداية أن أبدأ بشكر وتهنئة وفد بيرو بصفته رئيس المجلس، ووفد المملكة المتحدة بصفته القائم بالصياغة فيما يخص كولومبيا، على قيادتهما بعثة ناجحة للغاية إلى البلد الأسبوع الماضي. وهدفت الزيارة التي قام بها المجلس إلى تحسين فهمه لحالة تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم ومجابهة التحديات التي يواجهها البلد. وتوافق جنوب إفريقيا على أن البعثة كانت ناجحة.

وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية كولومبيا السيد كارلوس هولمس تروخيو غارسيا في جلسة اليوم. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا السيد كارلوس رويس ماسيو على إحاطته المفيدة والعمل الجيد الذي يقوم به هو وفريقه في البلد.

إن توطيد السلام بعد عقود من النزاع وعدم الثقة ليس بالمهمة سهلة. ونود أن نشيد بحكومة كولومبيا على جهودها في تنفيذ اتفاق السلام. إن موقف جنوب أفريقيا يسترشد بموقفها المبدئي المتمثل في أن الحل المستدام الوحيد للنزاع يكمن في تسوية سياسية تفاوضية شاملة للجميع تصب في مصلحة شعب كولومبيا وبقيادته الوطنية. ولذلك فإن جنوب أفريقيا تؤيد اتفاق السلام النهائي، الذي وقع بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في عام ٢٠١٦، تأييدا كاملا، وتعتقد أنه يجب أن ينفذ بالكامل وبطريقة شاملة، مع كفالة إشراك الشباب والنساء والمجتمع المدني وحماية مصالحهم.

وكذلك تلاحظ جنوب أفريقيا التقدم المحرز في عملية تسريح وإعادة إدماج أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وهو أمر ينبغي الإشادة به. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأحزاب السياسية إلى احترام الاتفاق احتراما كاملا ومواصلة الالتزام به والاستمرار في الامتناع عن أي أعمال قد تقوض تنفيذه تنفيذا شاملا. وترحب جنوب أفريقيا أيضا، في هذا السياق، بالخطوات الإيجابية الأخيرة التي اتخذتها الحكومة بسن القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام واعتماد خطة التنمية الوطنية. فهذه الخطة ترسي الأساس للحكومة لمواصلة مبادرتها من أجل إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية وكفالة أن يعيشوا حياة كريمة.

وكذلك تتفق جنوب أفريقيا مع ملاحظة الأمين العام بأن إدماج المجتمع الكولومبي يعني أنه حتى المناطق المستبعدة تاريخيا في كولومبيا بحاجة إلى أن تدخل إلى الحظيرة من أجل كفالة انتقال سلس إلى العصر الجديد. ويمكن أن تستخدم الخطة الجديدة كأساس لتحديد الأنشطة المتصلة بالسلام في إطار مجموعة أوسع من الاستثمارات العامة في جميع المناطق المتضررة من النزاع. وتتفق جنوب أفريقيا مع الأمين العام، في ذلك الصدد، في تقييمه بأن هذه الجهود، ولا سيما الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، هي آخر القطع المفقودة في الإطار القانوني لنموذج العدالة الانتقالية الكولومبي. وعلى الرغم من أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في المستقبل، فإن البلد على المسار الإيجابي نحو تحقيق السلام الدائم والمصالحة.

ومن المهم تعميق الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر والمضي قدما بعملية إعادة الإدماج. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء أمن جميع أصحاب المصلحة. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تحقيق الاندماج إذا لم يكفل لجميع الأطراف في عملية السلام أمنهم الشخصي. ويساور جنوب أفريقيا القلق إزاء تزايد قتل أعضاء القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي والقادة الاجتماعيين وقادة المجتمعات المحلية. إننا نحث جميع الأطراف على الامتناع عن القيام بأي أعمال من شأنها أن تقوض بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها بين جميع المجتمعات وعلى بذل جهود إيجابية في هذا الصدد، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالتعاون بين جميع المجتمعات – ولا سيما الشباب والنساء في هذه المجتمعات، المتضررين أكثر من غيرهم جراء النزاع – والحكومة والمقاتلين السابقين والآليات والأطر المؤسسية الرامية إلى منع العنف والتوترات في المستقبل.

ومن مسؤوليتنا كمجتمع دولي، ولا سيما الأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، دعم الامتثال الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما بين الأطراف بشأن رصد وقف إطلاق النار الثنائي والنهائي والتحقق منه، وكذلك وقف الأعمال العدائية وإلقاء السلاح. وقد أصبح واضحا على نحو متزايد، خلال زيارة مجلس الأمن، أن عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا مهم وقيم لعملية السلام وتنفيذ اتفاق السلام.

ومما يثلج الصدر أن الحكومة قد اتبعت نهجا مرنا فيما يتعلق بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي

بشأن الترتيبات المتعلقة بمستقبل ٢٤ منطقة إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج عندما تنتهي حالة إعادة الإدماج في ١٥ آب/أغسطس. ومن المشجع أن الحكومة قد مددت الموعد لتوضيح حالة هذه المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، لأن ذلك خطوة إيجابية نحو معالجة الشواغل الأمنية لهذه المجتمعات. غير أنه يجب على الحكومة التعجيل بالموافقة على الخطط المتعلقة بدفع التمويل للأنشطة الاقتصادية والمبادرات لضمان أن يتمكن المقاتلون السابقون من الحصول على ما يكفي من فرص اقتصادية.

وتؤكد تجربة جنوب أفريقيا بشأن لجنتها لتقصي الحقائق والمصالحة أن عمليتها كانت أمرا بالغ الأهمية من أجل تحقيق الوحدة الوطنية. ومن شأن الاستماع إلى مختلف الآراء وروايات الأحداث من جميع المجتمعات في كولومبيا كفالة أن يكون الطريق إلى السلام مستندا إلى عملية سياسية شاملة للجميع. ولا يمكن تحقيق سلام شامل ودائم إلا بمشاركة جميع الجهات المعنية. ومن المهم كذلك للحكومة أن تتكلم بصوت واحد في محاولة لتعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة. ولذلك، تدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى احترام الآليات والأطر المقررة دستوريا لمساعدة عملية الانتقال السياسي والقضائي.

وأود أن أختتم بالقول أن جنوب أفريقيا تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على دعم شعب كولومبيا وتشجيعه على الحفاظ على تنفيذ اتفاق السلام النهائي بطريقة شاملة ومعالجة شواغل وحقوق الضحايا في الوصول إلى الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، فضلا عن الحوار الشامل والتسوية السلمية. وكذلك نؤيد تمديد بعثة التحقق لفترة سنة واحدة ونتطلع إلى ذلك.

وبالنسبة لوزير الخارجية تروخيو غارسيا ووفده، أود أن أشير إلى أنه كشف النقاب بالأمس عن مقعد نيلسون مانديلا للسلام من قبل جنوب أفريقيا والنرويج ومجتمعات نوبل للسلام بمناسبة ذكرى العام الأول بعد المائة لميلاد نيلسون مانديلا. ونُقش على هذا المقعد، الذي يوجد في مدخل الزوار في المبنى الذي نجلس فيه اليوم، اقتباس بسيط من نيلسون مانديلا: ”إن أفضل سلاح هو أن تجلس وتتحادث“. ويحدونا الأمل في أن يواصل شعب كولومبيا الجلوس وإجراء المحادثات والتفاوض، لأننا نعتقد أن بذلك يمكن للسلام الدائم أن يعود إلى بلدهم.

**السيد وو هايتاو** (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بوزير الخارجية، بوبوليتسيو بارداليس، وهو يترأس جلسة اليوم وتشكر وزير الخارجية تروخيو غارسيا على مشاركته. وكذلك أشكر الممثل الخاص للأمين العام، رويس ماسيو، على إحاطته.

لقد استمعنا للتو إلى إحاطة بشأن زيارة مجلس الأمن إلى كولومبيا (انظر S/PV.8580). وترحب الصين بالنتائج الإيجابية للزيارة وكذلك تشكر حكومة كولومبيا على تعاونها وكرم ضيافتها.

إن عملية السلام الكولومبية أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام الشامل والاستقرار في كولومبيا. كما إنها ذات قيمة كبيرة للسلم والأمن والتنمية. وقد واصلت الحكومة الكولومبية مؤخر المضي قدما بعملية السلام وإحراز التقدم، لا سيما في جوانب من قبيل تعزيز بناء المؤسسات الوطنية وتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية الريفية، وتطوير محاصيل بديلة وتيسير إعادة إدماج المقاتلين السابقين. إن الصين تثني على هذه الإنجازات.

وفي الوقت نفسه، لا تزال كولومبيا تواجه تحديات في التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وفي بعض المناطق، لا تزال الحالة الأمنية هشة. وينبغي لجميع الأطراف أن تواصل بذل الجهود لتعزيز الثقة المتبادلة وتقديم المساعدة من أجل إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين واتخاذ تدابير عملية لضمان أمن المقاتلين السابقين ومجتمعاتهم وتشجيع التنمية في مناطق النزاع السابقة وتعزيز دعم المناطق النائية.

وقد تمت تسوية الاختلافات في الآراء بين الأطراف المعنية في كولومبيا بشأن مسائل من قبيل القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام من خلال القنوات القانونية، بالجهود المشتركة لجميع الأطراف. وترحب الصين بهذا الإنجاز وتأمل في أن تمضي الأطراف في كولومبيا قدما بعملية السلام كأولوية عليا وأن تثابر على تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتعزيز الحوار السياسي الشامل وأن تسرع في إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي. ونأمل في أن تواصل الحكومة الكولومبية إجراء محادثات سلام مع الأطراف المعنية وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة في كولومبيا بأسرع وقت ممكن.

وقد أسهم الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا إسهامات هامة في تعزيز عملية السلام الكولومبية وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشيد الصين بهما لما يبذلانه من جهود. ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة، استنادا إلى احترام سيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي كولومبيا، تعزيز الاتصالات مع الأطراف الكولومبية وزيادة الثقة وتبديد الشكوك والمضي قدما بعملية السلام الوطنية بهدف تحقيق المزيد من الإنجازات.

والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن للمساعدة في دفع عملية السلام الكولومبية وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة في كولومبيا في أسرع وقت ممكن.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية بيرو.

ونود أن نشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أشيد بشكل خاص بمشاركة وزير خارجية كولومبيا السيد كارلوس هولمز تروخيو غارسيا، في جلسة اليوم، وأنقل من خلاله إلى الرئيس إيفان دوكي ماركيث وحكومته عميق امتناننا لدعوتكم واستضافتكم لأعضاء مجلس الأمن في بلده. ونرى أن زيارتنا قد مكنتنا من التوصل إلى فهم أدق للحالة في كولومبيا، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، وما يشمله ذلك من تحديات، فضلا عن الجهود والتقدم المحرز والالتزام الثابت من جانب حكومة كولومبيا وشعبها لتحقيق السلام.

فعدم التراجع عن إحلال السلام في كولومبيا هو الرسالة التي ترددت أصداؤها عالية وواضحة. ونحن على ثقة بأن مجلس الأمن سيردد هذه الرسالة ويعمل بشكل موحد مع المجتمع الدولي في دعم هذه العملية التي تُعتبر نموذجا للعالم بأسره. وننوه إلى الجهود المبذولة في إطار ”خطة السلام في إطار الشرعية“ للتصدي بصورة شاملة لمهام تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة على سبيل ما يتعلق منها بالإصلاح الريفي الشامل وبرامج المحاصيل البديلة وتعزيز وجود الدولة بهدف تحسين الوصول إلى الخدمات والأمن وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين. ونثني على وجه الخصوص على التقدم الملحوظ المحرز في عملية إعادة الإدماج على سبيل المثال من خلال المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج التي شهدناها مباشرة والتي تؤدي دورا أساسيا في المشاريع الجماعية والفردية البناءة والحصول على الأرض والإدماج الفعال للمعنيين في مجتمعاتهم المحلية.

ونشيد بالعمل الممتاز والموارد الهائلة المخصصة لخلق فرص العمل وزيادتها وصرف الأجور الشهرية وإنشاء نظام للمعاشات التقاعدية والرعاية الصحية وتعزيز التدابير الأمنية داخل المناطق الإقليمية. وتؤكد هذه الجهود مجددا التزام الحكومة وثقة المقاتلين السابقين بأن العنف ليس طريقا للمضي قدما. ونشدد في هذا الصدد على التدابير التي اعتمدتها الحكومة مثل خطة العمل المتعلقة بالحماية الاجتماعية وقادة المجتمعات المحلية والمدافعين

عن حقوق الإنسان والصحفيين بغية تحسين أمن المجتمعات المحلية والزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين الذين يواجهون خطر الجماعات الإجرامية التي تستغل ضعف المناطق الريفية. وتتشاطر بيرو الشعور بالقلق جنبا إلى جنب مع الحكومة ومجلس الأمن والشعب الكولومبي بأسره إزاء قتل القادة الاجتماعيين والمقاتلين السابقين الذين لا جُرم لهم سوى التزامهم بالسلام. ونعرب عن دعمنا الكامل للجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي لذلك الوضع، لا سيما من خلال تكثيف التعاون بين قوات الأمن والسلطات المحلية في الميدان.

وندرك تماما الحاجة إلى مضاعفة جهودنا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وأنشطة التعدين غير المشروعة التي تهدد السلام والتنمية المستدامة في بلداننا. ونشدد في هذا الصدد استنادا إلى خبراتنا الإيجابية في بيرو على أهمية برامج المحاصيل البديلة باعتبارها مصدرا بديلا لتوفير الفرص الاقتصادية والتجارية في المناطق الريفية بمشاركة المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، فإن اتفاق السلام يتضمن عنصرا إنسانيا هاما يراعي الاحتياجات المحددة للمجتمعات الريفية والشعوب الأصلية والمجموعات العرقية والنساء والشباب المدعوين إلى الاضطلاع بدور أساسي في تنفيذ الاتفاق، فضلا عن تعزيز المصالحة في نطاق الشعب الكولومبي.

ويجب علينا أن نشيد في إطار عملية المصالحة بالضحايا الذين مكّن التزامهم من تحقيق السلام. وعلينا واجب أخلاقي إزاء الضحايا يتجاوز مجرد التعويضات المدنية. ونرى أن عناصر النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار تساعد في تحقيق ذلك الغرض.

وختاما، أود التنويه والترحيب بالدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، ونشكر فريقها المميز على التفاني والكفاءة والمهنية، فضلا عن عمله الممتاز في الوفاء بولايته. ونؤيد تماما الجهود التي تبذلها البعثة في كولومبيا. ونرحب بالطلب المقدم من الرئيس إيبان دوكي ماركيث باسم الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة بشأن تمديد ولاية البعثة لعام آخر.

وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد مجددا في إطار مجلس الأمن التزام بيرو بعملية السلام في كولومبيا التي لن نكف عن القول إنها تعدُّ مثالا ونموذجا لأمريكا اللاتينية وللعالم بأسره.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كولومبيا.

**السيد تروخيّو غارسيا** (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2019/530) الذي يغطي الفترة من ٢٧ آذار/مارس إلى ٢٧ حزيران/يونيه. وأتوجه بالشكر أيضا إلى أعضاء مجلس الأمن على زيارتهم القيمة والبناءة إلى كولومبيا الأسبوع الماضي.

وبالنسبة لكولومبيا، فإن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا تؤدي دوراً رئيسياً في عملية تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم من خلال إصلاحات تطلعية بهدف تطبيقه استنادا إلى توافق الآراء والآليات المؤسسية، بوصفه جزءاً من الولاية التي خولها الشعب الكولومبي للرئيس إيبان دوكي ماركيث بغية تحقيق سلام في إطار الشرعية وشرعية في إطار السلام لجميع الكولومبيين. وعليه، طلب الرئيس إلى مجلس الأمن والأمين العام مد ولاية البعثة لعام آخر.

ونرحب بإشادة الأمين العام في تقريره بالتزام الحكومة الوطنية بتنفيذ الاتفاق النهائي باتخاذ الإجراءات واعتماد تدابير ملموسة يتجاوز بعضها الالتزامات الأولية بمعناها الدقيق. ومكنتنا من تحقيق تقدم ملحوظ في جميع مجالات ولاية البعثة كما ذُكر في التقرير. ونعرب عن تقديرنا للاعتراف بأن تلك

الجهود قد تجاوزت تنفيذ الاتفاق النهائي، وأنها تمثل الآن جزءاً من برنامج عمل أوسع للحكومة الكولومبية يهدف إلى إحداث التحول الإيجابي للمناطق فضلاً عن تحسين الظروف المعيشية وتوفير الفرص لسكانها، كما ورد في خطة التنمية الوطنية المعنونة ”ميثاق كولومبيا، ميثاق الإنصاف“.

وتُعدُّ الشرعية وتعزيز المؤسسات والتطبيق الشامل لسيادة القانون في كولومبيا إحدى الركائز التي وُضعت على أساسها خطة التنمية الوطنية. وتوجه هذه المبادئ نفسها موقف الحكومة من المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاق النهائي، بما فيها بطبيعة الحال الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام المعترف بأهميتها مع تكرار ذلك دائما.

وقد عولجت الاعتراضات التي أثارها رئيس الجمهورية على مشروع القانون الخاص بالولاية القضائية الخاصة من أجل السلام بدافع شواغل مشروعة يشاركه فيها عدد كبير من المواطنين من خلال الإجراء المنصوص عليه في الدستور بمشاركة كونغرس الجمهورية والمحكمة الدستورية ممارسين في ذلك سلطاتهما كاملة.

وبمجرد الانتهاء من هذا الإجراء، سن هذا القانون في ٦ حزيران/يونيه وأصبح نافذا بالفعل، مما يبين أن المسار المؤسسي كان مسارا آمنا وخطط له بشكل صحيح، كما أبلغ المجلس في عدة مناسبات.

وسنواصل تقديم الدعم للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار من أجل الوفاء بالأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها ولتلبية تطلعات جميع الكولومبيين، ولا سيما الضحايا. وللأسباب نفسها وعبر القنوات المؤسسية، سنواصل أيضًا تشجيع التغييرات والإصلاحات التي نعتبرها مناسبة لضمان إحلال السلام دون الإفلات من العقاب، مثل المبادرة التي تنص على أنه في المستقبل سيتم الفصل في الجرائم الجنسية ضد الأطفال في إطار نظام العدالة العادي. وفي هذا الصدد، يجب فهم الإصلاحات الدستورية المنصوص عليها في القانون التشريعي ٢ لعام ٢٠١٩، والتي أقرتها أغلبية كبيرة من الكونغرس في كولومبيا وأصدرت في ١٥ تموز/يوليه على أنها تنص على أنه لا يمكن اعتبار الاختطاف أو الاتجار بالمخدرات جرائم سياسية أو جرائم ذات صلة وعليه لا يمكن إصدار عفو بشأنها أو التسامح معها. هذه بعض الإصلاحات التي اقترحت وستطرح في المستقبل.

وأود أن أنتقل الآن إلى جانب رئيسي في ولاية البعثة: إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وكما يؤكد تقرير الأمين العام ستستمر حكومة بلدي في الوفاء بالتزاماتها بعزم كامل لكفالة النجاح في إعادة إدماج أكثر من ١٠ ٥٠٠ مقاتل سابق يواصلون المشاركة في العملية ويلتزمون حقا بالجانب الصحيح من القانون. ويسرنا أن نرى أن أغلب المقاتلين السابقين، شأنهم شأن الحكومة، قد امتثلوا لما اتفق عليه، وما زلنا متفائلين بشأن حياتهم المدنية في المستقبل.

ولكن لا بد أن أذكر حدثا وقع عقب نشر التقرير المعروض علينا اليوم، وتسبب في ذعر هائل في أوساط الحكومة وفي قطاعات عريضة من المجتمع الكولومبي، وهو القرار الذي اتخذه أحد قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، سيوكسيس باوسياس هيرنانديس – سولارتي، المعروف أيضا باسم خيسوس سانتريش، بالتخلي عن خطة حمايته في ٣٠ حزيران/يونيه عندما كان في المنطقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج بالقرب من الحدود مع فنزويلا. وسعى سانتريش، باتخاذ هذا القرار، إلى التهرب من العدالة لأنه كان من المقرر أن يمثل أمام محكمة العدل العليا في ٩ حزيران/يونيه في تحقيق أولي في ضلوعه في جرائم الاتجار بالمخدرات بعد توقيع الاتفاق النهائي ناهيك عن الإخلال بالتزاماته بموجب الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. إننا نشجب محاولة شخص كان يشغل منصبا قياديا في جماعته – إلى حد أنه في ١١ حزيران/يونيه تولى

منصبه كعضو بالكونغرس، كما يشير التقرير – للتهرب من العدالة والتنصل من التزاماته تجاه الضحايا والاستفادة من حسن نوايا جميع الكولومبيين. ويساورنا القلق أيضا إزاء عدم احترام العديد من قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي لالتزاماتهم، ولذلك يجب الكشف عن حالات عدم الامتثال. ويجب ذكر العديد من الأسماء هنا، ولكن لأغراض جلسة اليوم، سأقول ببساطة إن ١٦ في المائة من قادة جماعة حرب العصابات السابقة لم يكشفوا عن الحقيقة أو يحضروا جلسات الاستماع وأبدوا اهتماما لا يذكر بتعويض الضحايا ولم يلتزموا التزاما حقيقيا بضمانات عدم التكرار حيث أن أماكنهم الحالية غير معروفة.

ونرحب بأن الحزب السياسي للقوة الثورية البديلة المشتركة قد رفض سلوك السيد سانتريش ونأى بنفسه عن التصريحات والإجراءات التي تنطوي على عدم الامتثال للمسؤوليات بموجب الاتفاق النهائي. إن سلوك السيد هيرنانديس سولارتي وبعض زملائه، مثل لوسيانو مارين أرانغو، المعروف أيضًا باسم إيفان ماركيس، وإرنان فيلاسكويس سالدارياغا، المعروف أيضا باسم إل بايسا، وهنري كاستيلانوس غارسون، المعروف أيضًا باسم رومانيا، يستحق النبذ من كافة أطياف المجتمع لكن على وجه الخصوص من حزب القوة الثورية البديلة المشتركة السياسي كدليل على التزامه بالامتثال للالتزامات التي يفرضها الاتفاق النهائي على كل الأطراف. وأحد هذه الالتزامات والذي تواصل الحكومة إحراز تقدم في تحقيقه هو تعزيز الظروف الأمنية لمرشحي الحزب السياسي للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا قبل إجراء الانتخابات الإقليمية والمحلية المقررة في تشرين الأول/أكتوبر كخطوة أخرى نحو إعادة الإدماج السياسي للمقاتلين السابقين. وقدم الرئيس إيفان دوكي ماركيس في ٨ تموز/يوليه خطة للشفافية والأمن للانتخابات الإقليمية تشمل تدابير محددة للحزب السياسي للقوات المسلحة الثورية الكولومبية من حيث الدعم المؤسسي والأمن والحماية بالإضافة إلى التدابير العامة المعتمدة لجميع المرشحين في خطة الضمانات الوطنية للانتخابات.

كما أحرز تقدم في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين. ويقدم التقرير بيانا عن ٢٤ مشروعا من المشاريع الإنتاجية الجماعية المعتمدة. ويجري تقييم خمسة مشاريع أخرى. كما تمت الموافقة على ٢١٦ مشروعا إنتاجيا فرديا. وفي الإجمالي استفاد ١٨١ ٢ من المقاتلين السابقين مباشرة من المشاريع التي لها أيضا أثر إيجابي على أسرهم وبالطبع على المناطق المحيطة بهم. كما يجري العمل في هذا المجال لتنظيم الحصول على الأراضي لأغراض إعادة الإدماج، وأحرز تقدم في توظيف المقاتلين السابقين في القطاعين العام والخاص على السواء، الأمر الذي مكن ٣٨٠ ١ من المقاتلين السابقين من الحصول على وظائف رسمية في مختلف قطاعات الاقتصاد.

والتزام الحكومة الوطنية بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين قد ترجم إلى إجراءات ملموسة لضمان كفاءة واستدامة الاقتصاد. ويجري الحفاظ على على العرض المؤسسي لضمان الاهتمام في هذا المجال وتعزيزه لكل من أكثر من ٠٠٠ ٣ مقاتل سابق في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج ولأكثر من ٠٠٠ ٨ ممن فضلوا إعادة الاندماج في الحياة المدنية خارج تلك المناطق. وأود أن أؤكد من جديد أنه على الرغم من أن مصطلح المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج سينتهي في آب/أغسطس فإن الحكومة الوطنية لن تتخلى عن مصير الموجودين فيها. وكما يقر التقرير فالحكومة ملتزمة بالإدارة المنظمة لتحول تلك المناطق التي كان الغرض منها من البداية أن تكون مؤقتة.

وأود الآن أن أتطرق إلى العنصر الرئيسي الثاني لولاية البعثة: الضمانات الأمنية. أعرب الأمين العام في تقريره عن قلقه إزاء اغتيالات أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا

– الجيش الشعبي منذ توقيع الاتفاق النهائي – وهو شاغل تشاطره الحكومة الوطنية. وقد أعربت كولومبيا حكومة وشعبا عن رفضها بشكل قاطع للتطورات من هذا القبيل وأمر رئيس كولومبيا نفسه باتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين سلامة المقاتلين السابقين من خلال ضمان حمايتهم على نحو شامل. كما تعمل السلطات المختصة بعناية فائقة للتحقيق مع المسؤولين عن الجرائم وملاحقتهم بينما تركز جهودها على المناطق التي تشهد أعلى معدلات تهديد لحياة المقاتلين السابقين وذلك للتأكد من أن الجناة لن يفلتوا من العقاب.

ونتيجة لجميع الإجراءات السالفة الذكر ووفقًا لتقارير من وحدات متميزة من الشرطة انخفض عدد جرائم قتل المقاتلين السابقين من ٣٢ جريمة في النصف الأول من عام ٢٠١٨ إلى ١٧ جريمة في الفترة نفسها من عام ٢٠١٩. بالإضافة إلى ذلك، تنعكس فعالية التدابير التي اتخذتها الدولة في أنه لم تسجل أي جرائم قتل للمقاتلين السابقين الذين يعاد إدماجهم في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج أو الذين طلبوا الحماية من الدولة. ويتمثل أكبر تحدٍ في ذلك المجال في الحالة الأمنية للمقاتلين السابقين الذين يشرعونَ في عملية إعادة الإدماج خارج المناطق الإقليمية. وهم منتشرون في جميع أنحاء الوطنية، ويقيم العديد منهم في مناطق يحفز فيها وجود اقتصادات إجرامية مختلفة عمل الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمة.

لهذا السبب، بالإضافة إلى التدابير المحددة المتخذة لحماية المقاتلين السابقين، يجري نشر عمليات عسكرية وعمليات شرطة لاحتواء التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمة، ويجري تكثيف الجهود الرامية إلى إعاقة اقتصادات محلية مرتبطة بالجريمة. وفي الوقت الراهن، يشكل هذان العنصران معا، التحدي الرئيسي أمام تنفيذ الاتفاق النهائي والجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتوطيد أُسس التعايش السلمي في كولومبيا – على النحو الوارد صراحة في تقرير بعثة التحقق. إنهما أيضا مصدر رئيسي لتهديدات أمن المقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين.

لقد أدت التدابير المتخذة لحماية القادة الاجتماعيين إلى انخفاض عدد حالات القتل منذ أيار/مايو ٢٠١٩. وتلك النتائج، وإن كانت إيجابية، فهي لا تبعث على التشجيع. لن يتحقق الرضا لدى الحكومة الوطنية إلا إذا توفرت ظروف أمنية أفضل للقادة الاجتماعيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان لكي يتمكنوا من الاضطلاع بمهام عملهم، والاستمرار في الإسهام إيجابيا في الحياة المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتهم المحلية.

وفي هذا الصدد، لا بد لي من الإشارة إلى أن وحدة التحقيق الخاصة التابعة للمدعي العام في البلد قد قدمت تقريرا عما خلصت إليه من نتائج تتعلق بالجرائم التي وقعت في أكثر من نصف الحالات المبلغ عنها، وفي ٦٠ في المائة من عمليات قتل القادة الاجتماعيين، مما يدل على التقدم المحرز الذي حققته السلطات المعنية على هذه الجبهة.

ومن الجهة الأخرى، من المهم الإشارة إلى آليات مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، بما ولا سيما فيما يتعلق بمناطق المحاصيل غير المشروعة. وتتمثل سياسة حكومة الرئيس دوكي ماركيز في تسخير مجموعة كاملة من الآليات المحتملة للتصدي لذلك التحدي. وقد ورثت حكومة الرئيس دوكي ماركيز ٢٠٦ ٠٠٠ هكتار من المحاصيل غير المشروعة. وببذل الكثير من الجهد، بدأت هذه الأرقام في الانخفاض. ولذلك تهدف جهود حكومة الرئيس دوكي ماركيز إلى توفير أكبر عدد ممكن من الأدوات، بما في ذلك الاستئصال القسري لها، والقضاء الطوعي عليها، بالاتفاق مع المجتمعات المحلية، والرش على ارتفاعات منخفضة، مع توخي كل الحرص فيما يتعلق بالأمن والسلامة اللازمين. وهي فرصة نابعة من القرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية أمس. ومن شأن ذلك القرار أن يمكِّن من

القضاء على جميع المخاطر المحتملة وإحراز تقدم في ذلك المجال بوصفه إحدى الآليات اللازمة للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية في كولومبيا. ومن المهم للغاية أن يكون المجلس واضحا تماما في فهمه بأن مهمة بناء السلام في البلد ستكون أصعب بكثير مع وجود الكوكا، وهذا هو السبب الذي يجعل مكافحة الكوكا عملا فعالا لضمان السلام والأمن في كولومبيا.

أود أن أشكر بعثة التحقق على دعمها للجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ الاتفاق النهائي، مع إجراء إصلاحات تطلعية، من خلال توافق الآراء والآليات المؤسسية. كذلك فإن عملها أساسي في تعزيز امتثال القوات المسلحة الثورية لكولومبيا لالتزاماتها، بموجب الاتفاق، والتحقق من هذا الامتثال في المجالات التي تكون مساهمة البعثة فيها أساسية لإحراز تقدم ملموس، مثل إزالة الألغام، وإيصال السلع من أجل الجبر للضحايا، وإعادة الإدماج الفعَّال للأطفال والمراهقين الذين تم تجنيدهم سابقاً.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بتكرار الإعراب عن امتنان حكومتي ومواطني بلدي لجميع أعضاء المجلس على زيارتهم الأخيرة إلى كولومبيا، حيث تمكنوا خلالها من الوقوف مباشرة على النتائج التي حققها التزام حكومة الرئيس إيفان دوكي ماركيز بتلك العملية، فضلا عن حجم التحديات التي نواجهها.

إننا، بدلا من التنصل من تلك التحديات، نتناولها بطريقة ملتزمة ومسؤولة. ويشجعنا على ذلك اقتناعنا بأن السلام المقترن بالشرعية ليس أمرا محبذا فحسب، بل إنه ممكن وضروري أيضا. ونحن نتبنى شواغل جميع الكولومبيين، أي شواغل المقاتلين السابقين الملتزمين بالشرعية، والضحايا الذين يشعرون بالقلق إزاء الحقيقة والجبر العادل، وكذلك شواغل المجتمع الذي يدعو إلى عدم تكرار ما حدث، والأفراد الذين لديهم توقعات مشروعة من عملية التنفيذ، والناس الذين يدعون إلى التوصل إلى زيادة في توافق الآراء في العملية بغية زيادة الشرعية والنهوض على نحو أفضل بالغرض الذي يلهم هذه العملية.

*رُفِعَتْ الجلسة الساعة ١٢/٢٥.*